البحوث والدراسات

اتجاهات معلمات التعليم العام نحو التَّربية السُّكانية بالمدينة المنورة

د. عائشة سيف صالح الأحمدي*

ملخص:

هدفت الدِّراسة الحاليَّة إلى الوقوفِ على اتجاهات المعلمات السعوديات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة، ومدى تأثُّرها ببعض المتغيِّرات الديمغرافية (المرحلة التَّعليميَّة، المؤهَّل العلمي، التَّخصص، سنوات الخبرة في التَّدريس، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء وجنسهم، تعليم الزوج)؛ لتقديم مجموعة من التوصيات، والمقترحات ذات الصلة بنتائج الدِّراسة.

ولتحقيق هدف الدِّراسةَ تمَّ إعداد أداة تهدف إلى قياس الاتجاه نحو التَّربية السُّكَّانيَّة من خلال ٣٤ عبارة، صنفت في أربعة محاور هي:

١ - أسباب المشكلة السكانية.

٢ - آثار المشكلة السُّكَّانيَّة على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع.

٣ - تنظيم النسل في الأسرة.

٤ - برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها.

أُجري عليهما اختبار الصدق الظاهري واختبار الثبات. طُبقت على عيِّنةٍ تَكَّونت من ٧٦٠ معلمة، تمَّ اختيارهن بطريقة طبقيَّة عنقوديَّة من بين ٥١٧٥ معلِّمة يمثِّلن المجموع الكلِّي لمجتمع الدِّراسة.

وبعد تحليل البيانات توصَّلت الدِّارسةُ إلى عدد من النتائج، من أبرزها ما يلي:

١ - جاءت اتجاهات معلمات التعليم العام نحو التَّربية السُّكَّانيَّة على مستوى مقياس الاتجاهات موجبة بدرجة " موافق ".

٢ - لا توجد فروق دالة إحصائياً بين معلمات التعليم العام بالمدينة المنورة في اتجاهاتهن نحو التَّربية السُّكَّانيَّة تُعزى لمتغير:

* دكتوراه الفلسفة في أصول التربية، جامعة طيبة، كلية التربية، المدينة المنورة، ومشرفة تربية، قسم الإدارة المدرسية، إدارة الإشراف التربوي بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

المرحلة، المؤهل، سنوات الخبرة في التدريس، التخصص، الحالة الاجتماعية، نوع الجنس للأبناء، تعليم الزوج.

٣ - توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات المعلمات على مقياس الاتجاهات بالنسبة للمجموع الكلي تُعزى لمتغير عدد الأبناء.

وفي ضوء هذه النتائج تم وضع عدد من التوصيات، موجهة إلى الوزارات والقطاعات المعنية، بجانب تأكيد أهمية إدخال التَّربية السُّكَّانيَّة في برامج إعداد المعلم.

مقدمة:

نتيجة لتزايد الإحساس والوعي العالمي بخطورة المشكلة السكانية انقسم علماء الديمغرافية وغيرهم من المهتمين بظاهرة المشكلة السكانية إلى فئتين متعارضتين.

الفئة الأولى تنظر إلى السكان نظرة متشائمة لما سوف يتعرض له الجنس البشري من بؤس وشقاء وجوع وأمراض وأوبئة وفقر؛ نتيجة للاختلالات المتزايدة بين الموارد والسكان؛ الذي يحتم على المجتمعات البشرية تبني إجراءات متعددة من التنظيمات الاجتماعية، أو ما يسمى بالسياسات السكانية، تزعّم هذا الاتجاه توماس مالتوس **Thoms Maltus** في النصف الأوَّل من القرن التاسع عشر.

الفئة الثانية فتنظر إلى الزيادة السكانية نظرة تفاؤل وأمل على أساس أن العالم لا يزال زاخراً بكثير من الموارد الطبيعية التي لم تستغل بعد، إضافة إلى أن هذه الزيادات من الممكن أن تعمل على دعم النمو الاقتصادي إذ ما استثمرت على الشكل المطلوب [١].

إلا أنّ واقع القضايا السكانية للمجتمعات البشرية في العقود الأخيرة، وما شهدته من تحولات وتبدلات، فرض الأخذ بخيار السياسات السكانية، التي أصبحت جزءاً من السياسات العامة في معظم البلدان النامية، وضمن أهم أولوياتها منذ منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي، من أجل كبح جماح النمو السكاني المتسارع من جهة، وإحكام السيطرة على الاختلالات الديمغرافية

التي ظهرت مؤخراً في التركيبات العمرية للسكان وبعض الخصائص الأخرى من جهة ثانية [٢]. وعلى هذا الأساس بدأ الاهتمام بالبعد الدولي للمشكلة السكانية منذ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول للسكان في بوخارست عام ١٩٧٤م، وما تلاها من سلسلة مؤتمرات دولية وإقليمية تعالج في معظمها أبعاداً مختلفة للقضايا السكانية؛ حيث عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني في مدينة مكسيكو عام ١٩٨٤م، فيما عقد المؤتمر الثالث في القاهرة عام ١٩٩٤م، الذي تبنى برنامج عمل يقدم إطار عمل للسياسات السكانية حتى عام ٢٠١٥م [٣].

إن أي تدخل للدولة في حل مشكلة التوازنات السكانية يستلزم – دون شك – التخطيط السليم نحو تحقيق وعي الفرد والجماعة بالمشكلة السكانية بغية رفع مستوى المعيشة وتحسين كفاءة الخدمات. ومن الطبيعي أن تكون التربية – باعتبارها أحد النظم الاجتماعية التي تنظم حياة الجماعة وتضمن استمرارها – إحدى الوسائل الأساسية في تنفيذ السياسات لمواجهة المشكلة السكانية من خلال ما يسمى ببرامج التَّربية السُّكَّانيَّة [٤].

وبطبيعة الحال فإن أهداف التَّربية السُّكَّانيَّة تختلف بين المجتمعات تبعاً للمشكلة السكانية، فحين تتوجه النظم التعليمية في البلدان المتقدمة بأهداف التَّربية السُّكَّانيَّة إلى معالجة مشكلة نقص السكان التي باتت تهدد وجود تلك المجتمعات، تتبنى برامج التَّربية السُّكَّانيَّة في العالم النامي مزيداً من خلق الوعي بالخطر الذي يواجه التنمية من معدلات الزيادات السكانية غير المحسوبة، إضافة إلى تلك البرامج التي تخدم التنمية الريفية وتحفظ لها توازنها [٥].

١ – مشكلة الدّراسة وأسئلتها:

تعتبر المشكلة السكانية من أخطر المشكلات التي يواجهها العالم اليوم؛ فهي تشغل أذهان العلماء والمسؤولين عن مستقبل الجنس البشري وسلامته؛ حيث زاد عدد سكان العالم في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة مفاجئة، جعلت العلماء يبدون مخاوفهم ويحذرون من خطورة الحالة إذا استمر حال سكان العالم على ما هو عليه من نمو واطراد؛ حيث تؤكد التوقعات السكانية أن سكان العالم

سنة ٢٠٥٠م سوف يزيد على تسعة مليارات نسمة مقارنة بستة مليارات ونصف المليار نسمة حالياً، بحسب تقرير نشرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢م [٧،٦]. ويتضاعف هذا القلق مع تصاعد وتيرة الهجرة القروية غير المسبوقة إلى المراكز الحضرية في البلدان النامية؛ ففي الثلاثين سنة الماضية قفزت نسبة سكان الحضر في العالم إلى أكثر من الضعفين، وإذا ما استمرت معدلات الهجرة على هذا الحال فإن من المتوقع في عام ٢٠١٠م أن يتجاوز سكان العالم المقيمين في المناطق الحضرية لأول مرة نسبة٥٠٪ [٨].

وعلى مستوى الوطن العربي شهدت معدلات النمو السكاني في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ارتفاعاً ملحوظاً مع انخفاض كبير في مستويات العمليات الإنتاجية؛ حيث زاد حجم السكان في الوطن العربي بنحو ١٥٨مليون نسمة من عام ١٩٧٥م إلى عام٢٠٠٠م [١٠،٩]. ساهم هذا النمو في بروز مشكلات سكانية أخرى؛ فإضافة إلى اختلال التركيبة العمرية للسكان في الوطن العربي، شهدت ظاهرة الهجرة إلى المدن تزايداً ملحوظاً رفعت نسبة ساكني الحضر من٤٠٪ عام ١٩٧٥م، إلى ٦٥٪ عام٢٠٠٠م، في حين أن الخاصية الأساس التي تطبع – إلى وقت قريب – سكان الدول العربية هي غلبة سكان الريف والبوادي [١١،٩].

وتعد المملكة واحدة من دول العالم النامي التي تعاني هي الأخرى مشكلة الزيادات السكانية السريعة؛ حيث يزيد عدد السكان بها سنوياً على نصف مليون نسمة – بمعدل نمو٣٪ للفترة ما بين ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) إلى ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) –، صعد بعدد السكان من ٧ ملايين نسمة عام ١٩٧٤م إلى نحو ١٦,٩مليون نسمة في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م)، وإلى ٢٢,٦ مليون نسمة عام ١٤٢٥هـ، قدر معدل الزيادة السنوية بين السكان السعوديين بنحو ٣,٩٪ سنوياً للفترة ما بين ١٣٩٤– ١٤١٣هـ، و ٢,٥سنوياً للفترة ما بين ١٤١٣– ١٤٢٥هـ، وجميع هذه المعدلات تعد مرتفعة [١٢،٧].

إن تلك المعدلات المرتفعة للزيادات السكانية بالمملكة ساهمت برفع

معدلات فئة صغار السن في التركيبة العمرية للسكان إلى٤٠,٤٪ عام١٤٢٥هـ [١٢]، ليظهر نمط سكاني ترتفع فيه نسب الإعالة لصغار السن إلى ٨٥ طفلاً معالاً لكل١٠٠فرد في سن العمل، وما تبع ذلك من زيادة أعباء جديدة على النشاط الإنتاجي في البلاد [١٣]. وفضلاً عن زيادة النمو واختلال التركيبة السكانية وآثارهما، يشهد المجتمع السعودي ظاهرة ديمغرافية أخرى تمثلت في تصاعد وتيرة الهجرة القروية؛ حيث أصبح سكان المناطق الحضرية يمثلون نسبة ٨٨٪ من سكان البلاد عام ٢٠٠٣م [١٤].

وما يثير القلق حول رفاهية المجتمع السعودي التخوف من دخول البلاد في مأزق اقتصادي وسكاني حاد ناجم من كون معدلات النمو السكاني السنوي تفوق النمو الاقتصادي؛ إذ تشير معدلات النمو الاقتصادي للمملكة في الأعوام الثلاثة الأولى من الألفية الميلادية الجديدة إلى تراجع ملحوظ في هذا النمو؛ حيث هبط من ٤,٩٪ عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى ١,٢ عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) [١٥]. ليصل إلى معدل نمو ١٪ في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م) [١٦]، وكلها نسب متدنية إذا ما أخذ بكلام الخبراء من أن المملكة يجب أن تحقق نسبة نمو٧,٣٪ سنوياً خلال الخمس والعشرين سنة القادمة لكي تلحق بالدول المتقدمة. ناهيك عن استمرار مهددات أخرى للنمو الاقتصادي، أبرزها الاعتماد على العوائد النفطية بنسبة٨٠٪ والوقوع تحت تأثير أسعار النفط، ومواجهة شبح الدَّين العام [١٧].

إن النمو السكاني غير الطبيعي؛ الذي شهدته البلاد في العقود الثلاثة الماضية يستوجب من الجهات المعنية التزام سياسات سكانية فعالة ومؤثرة يتم بها إعادة تشكيل الثقافات الموجهة لها بحسب المعطيات الجديدة في هذه المرحلة. فمواجهة الزيادة في المملكة "لا تجيء بقانون أو قرار أو جهاز تنظيم أسرة، وإنما بفلسفة جديدة للتنمية؛ تتيح الفرصة للأفراد الذين يعيشون في دائرة اللامبالاة؛ لكي يكونوا مبالين، وترتكز على التربية في مواجهة قضية النمو السكاني وتحسين نوعية الحياة ابتداءً من مستوى الأسرة إلى مستوى الدولة، من خلال ما يسمى ببرامج التَّربية السُّكَّانيَّة"[١٨]. تلك البرامج تتطلب دون شك

إعداد معلم يملك الحد الأدنى من الثقافة بالتَّربية السُّكَّانيَّة تساعده في تكوين اتجاهات إيجابية نحو قضية السكان وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في الأسئلة التالية:

١ – ما الآثار الناجمة عن التغيرات الديمغرافية على بعض قضايا التنمية في المملكة العربية السعودية كما تطرحها الأدبيات؟

٢ – ما اتجاه معلمات التعليم العام في المملكة العربية السعودية نحو التَّربية السُّكَّانيَّة ؟

٣ – هل هناك فرق أو ارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ في اتجاه المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة يرجع إلى متغير: المرحلة التعليمية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في التدريس، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء ونوع الجنس لهم، تعليم الزوج؟

٢ – أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية بصفة رئيسية إلى:

١ – الكشف عن اتجاهات معلمات التعليم العام في المملكة العربية السعودية نحو التَّربية السُّكَّانيَّة.

٢ – الوقوف على مدى تأثرها ببعض المتغيرات الديمغرافية: المرحلة التعليمية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في التدريس، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع الجنس للأبناء، تعليم الزوج.

٣ – تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات ذات صلة بنتائج الدراسة.

٣ – أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عدّة، أهمها:

- على الرغم من أن غالبية الدراسات تؤكد أهمية التعليم خاصة تعليم البنات كأحد المحددات الرئيسية التي تؤثر على تكوين السلوك الإيجابي نحو القضايا السكانية، فإن الدراسات التي تكشف عن واقع اتجاهات المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة في المملكة العربية السعودية – بحسب

علم الباحثة – لم تلق حظاً وافراً من التطبيق في المجتمع السعودي، من هنا سعت الدراسة الحالية لمقابلة مثل هذا النقص.

- تأتي هذه الدراسة تماشياً مع تلك النداءات التي ظهرت مؤخراً، من ضرورة تبني المملكة لسياسات سكانية، يؤدي التعليم دور الريادة فيها [١٩،٢٠،٢١]، واستجابة لتلك الدعوة الضمنية التي حملتها أول سياسة سكانية للمملكة العربية السعودية وفحواها أن التعليم يعد أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، وإحدى أهم وسائل معالجة الفقر، وخفض معدلات الوفيات والخصوبة [١٢].
- يؤمل أن تثير نتائج هذه الدراسة اهتمام شريحة عريضة من المسؤولين في الحكومة السعودية، وبخاصة داخل الوزارات المختصة، وتحديداً وزارة التخطيط والاقتصاد، والتربية والتعليم، والثقافة والإعلام، المعنية بتكوين الوعي وتشكيله لدى المواطنين بالإحساس بالمشكلة السكانية وامتلاك حد أدنى من الثقافة بالتَّربية السُّكَّانيَّة يضمن وجود توجهات إيجابية نحوها.

٤ – مصطلحات الدراسة:

التَّربية السُّكَّانيَّة:

برنامج تعليمي يقوم على مجموعة من المجالات الموجهة والمتعددة الاختصاصات والمعطيات المتكاملة يهدف إلى تقديم مفاهيم وحقائق سكانية وتوضيح تباين علاقاتها التبادلية مع وضع الفرد والمجتمع، من أجل تنمية اتجاهات إيجابية نحو القضايا السكانية، لدى الفرد تساعده على التوصل إلى اتخاذ القرار المناسب والمسؤول لاختيار حجم الأسرة ونوعية حياة أفضل في ظل مقومات مجتمعه وإمكاناته.

الاتجاه نحو التَّربية السُّكَّانيَّة:

هو نسق من المعتقدات والآراء والأفكار الإيجابية أو السلبية أو المحايدة، والمشاعر والانفعالات، والنوايا والميل للسلوك (بالاقتراب أو الابتعاد) نحو التَّربية السُّكَّانيَّة.

٥ – حـدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الوقوف على اتجاه معلمات التعليم العام نحو قضايا التربية السكانية، في مدارس التعليم العام الحكومية للبنات بالمدينة المنورة.

٦ – الإطار المفهومي للدراسة:

إن النمو السكاني الذي شهدته المجتمعات البشرية، وما نجم عنه من اختلالات في المتغيرات الديمغرافية مؤخراً فرض ضرورة الأخذ بخيار السياسات السكانية التي دعت إليها مؤتمرات السكان والتنمية ابتداء من مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤م، ثم مؤتمر مكسيكو عام ١٩٨٤م، والقاهرة عام ١٩٩٤م، التي اعتبرت التربية السكانية أهم وأقوى نهوجه في إحداث التأثير على المتغيرات السكانية. وفي هذا الجزء سيتم عرض لماهية التَّربية السُّكَّانيَّة وأهدافها ومجالاتها والاتجاهات التي تسعى لتكوينها، ثم الانتقال إلى أهم التغيرات الديمغرافية وأثرها على بعض قضايا التنمية في المملكة العربية السعودية.

ماهية التَّربية السُّكَّانيَّة:

تنوعت تعريفات التَّربية السُّكَّانيَّة؛ وذلك لتنوع البيئات البشرية ومشكلاتها السكانية، وتنوع المنظومات الثقافية والفكرية، أو ما يسمى بفلسفة التربية عموماً، ومن ثم تنوعت الأهداف التي تسعى إليها التَّربية السُّكَّانيَّة. إلا أن هذه التعاريف مهما اختلفت وتنوعت فإنها لا تخرج عن مكونات رئيسية لتعريف التَّربية السُّكَّانيَّة داخل الإطار التربوي حددها اللقاني وجميل في [٢٢]:

- أنها جزء من عملية التعليم الاجتماعية الشاملة بجوانبها المعرفية والنزوعية والسلوكية.
- أنها دراسة محورية، تتخذ من موضوع معين محوراً لدراستها؛ بحيث تتم دراسة مختلف جوانبه التاريخية، والجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

- أنها تشتق مضمونها من الدراسات السكانية التي تتعلق أساساً بالتفاعلات السكانية للأفراد، والأسر، والمجتمعات، والشعوب.
- أنها تهدف بالتحديد إلى تحسين نوعية الحياة في الوقت الحاضر والمستقبل للفرد أو الأسرة والمجتمع والعالم ككل.
- أن تعريف التَّربية السُّكَّانيَّة ينبغي أن يكون تعريفاً مرناً؛ ذلك لأن المشكلات السكانية تختلف من دولة لأخرى.
- أن برامج التَّربية السُّكَّانيَّة هي انعكاس لسياسة الدولة تجاه مشكلاتها السكانية، كما أنها وسيلة لتنفيذ هذه السياسة متخذة من التربية أسلوباً لها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ثار جدل كبير حول تعريف التَّربية السُّكَّانيَّة؛ ففي حين يرى المجتمعون في ورشة العمل المنعقدة في بانكوك ١٩٧٠م أن التَّربية السُّكَّانيَّة هي "برنامج تعليمي يتيح دراسة الموقف السكاني داخل كل من الأسرة والمجتمع والعالم بهدف تنمية اتجاهات وألوان من السلوك العقلانية المسؤولة لدى الطلاب إزاء تلك الأوضاع" [٢٣]، يعرف مكتب اليونسكو الإقليمي في دكار التَّربية السُّكَّانيَّة في اجتماعه حول السكان والتربية والتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٧٠م على أنها "جزء من التربية من أجل التنمية"؛ أي التربية الموجهة لخدمة مختلف السياسات القطاعية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تؤلف بدورها جزءاً من استراتيجية التنمية الشاملة [٢٣].

أما مكتب اليونسكو الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية في سنتياغو فيعرف التَّربية السُّكَّانيَّة – ضمن حلقة دراسية إقليمية حول برمجة التَّربية السُّكَّانيَّة عقدت عام ١٩٧٠م – على أنها "جهد تربوي متعدد الاختصاص، يفصح عن العوامل التي تؤثر على الخصائص النوعية والكمية للسكان من بني البشر، ويسهم في إعداد الفرد في ميادين التربية الجنسية، والحياة الأسرية، والتربية الوطنية، وديناميات السكان، والتربية البيئية، بهدف أن يشعر الفرد وأن يكون مسؤولاً عن تحديد واجبه والمشاركة في تحسين نوعية الحياة في ثقافته خلال الحقبة التي يعيش فيها" [٢٣].

وقريباً من ذلك تمت صياغة تعريف إقليمي للتربية السكانية في العالم العربي، خلال الحلقة الدراسية في التَّربية السُّكَّانيَّة وتطوير مناهج التعليم في البلاد العربية في الرباط عام ١٩٨٠م، على أنها "مجموعة الجهود التي تشمل تقديم المعارف، وتكوين الاتجاهات وخلق المهارات في سبيل الوصول إلى مواقف إيجابية مسؤولة في قضية العمران البشري، انطلاقاً من إدراك العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتطور الاجتماعي والاقتصادي بهدف إيجاد نوعية من الحياة تليق بالإنسان على مستوى تنمية الفرد والأسرة والمجتمع والعالم" [٢٤].

وفي إطار المشروع البحثي يقدم الأدب التربوي المعاصر العربي والعالمي وجهات نظر أخرى متعددة حول تعريف التَّربية السُّكَّانيَّة فيما جاء به الباحثون وأهل الاختصاص، فهي في تعريف ميري لين ورالف وليمان Mary Lane, Relf Wilkeman "دراسة الظاهرة السكانية وكيفية تأثيرها وتأثرها بالمظاهر العديدة في الحياة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والأيكلوجية" [٥]. أما حليم جريس ومحمد السيد جميل (١٩٩٨م) فيعرفانها على أنها "جهد تربوي موجه عن قصد لتنمية وعي الناشئة وفهم للظاهرة السكانية من حيث أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها والآثار المترتبة عليها والعلاقات التي تربطها مع توجيه هذا الوعي والفهم لتكوين اتجاهات تؤثر في سلوك الأفراد وتشكيل تصرفاتهم في مستقبل حياتهم؛ مما يوفر لهم نوعية أفضل من الحياة، وذلك عن طريق اتخاذ القرار فيما يواجههم من قضايا سكانية" [٢٥].

أهداف التَّربية السُّكَّانيَّة:

الهدف العام المجرد للتربية السكانية كما وصفته اليونسكو هو [٢٣]:

"تمكين المتعلمين من اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة" لتحقيق ما يأتي:

أ – تفهم الواقع السكاني الراهن والقوى الدينامية التي شكلته.

ب – تقويم الواقع السكاني الراهن والقوى الدينامية التي شكلته، وأثره حاضراً ومستقبلاً في المتعلمين وأسرهم ومجتمعاتهم، والعالم أجمع.

ج – اتخاذ القرارات الواعية والمدروسة في ضوء الفهم والتقويم للواقع السكاني.

د – الاستجابة للأوضاع والمشكلات السكانية عن وعي واطلاع (إما بالنية على العمل أو بالعمل الفعلي).

ولئن كان التحديد السابق يفيد كنقطة انطلاق لابد منها، فإن من الضروري تحديد أهداف التَّربية السُّكَّانيَّة بالنسبة لكل نظام من الأنظمة التربوية، بحيث تهتم بإظهار الغايات التي يقصدها البرنامج، وعلاقته مع بقية البرامج الوطنية والمحلية الهادفة إلى التطور الاجتماعي والاقتصادي [٢٦].

مجالات التَّربية السُّكَّانيَّة:

اختلفت الدول التي أخذت بإدخال التَّربية السُّكَّانيَّة في مناهجها التعليمية من حيث تحديد مجالات محتوى التَّربية السُّكَّانيَّة، تبعاً لعوامل تتصل بالفوارق في الأوضاع السكانية والثقافية والاقتصادية. ففي البلدان العربية، على الرغم التشابه الكبير بين البلدان التي أخذت بتنفيذ برامج للتربية السكانية داخل مناهجها التعليمية، في الظروف الديمغرافية والثقافية والاقتصادية، فإن هناك تبايناً واضحاً في المجالات التي تناولتها مناهج الدراسة فيها [٢٧]، وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت الدراسات التحليلية المقارنة لتجارب العديد من الدول أن ثمة قواسم مشتركة في مجالات التَّربية السُّكَّانيَّة التي تتبناها تلك الدول في مشاريعها وبرامجها التربوية، تشكل الحد الأدنى من القاعدة المعرفية لمضمون التَّربية السُّكَّانيَّة [٢٧]. حيث كشف التحليل المقارن الذي قامت به اليونسكو لعدد من البرامج السائدة في عدد من الدول، أن هناك أربعة مجالات رئيسية أعطيت أولوية في أكثر من بلد، هي [٢٨]:

- ديناميات السكان وعلاقتها بالتطور الاجتماعي والاقتصادي.
- رفاهية الأسرة.
- قضايا الجنس والأبوة المسؤولة.
- البيئة والسكان.

القيم والاتجاهات السكانية:

يعرف الاتجاه السكاني على أنه "الموقف الذي يتخذه الفرد لاستعادة توازنه إزاء قضايا سكانية مرتبطة بمجتمعه وبيئته سواء بالموافقة أو المعارضة أو المحايدة" [٢٩]. فيشعر بالمشكلة أولاً، ويبدي استعداده لحلها أو المساهمة في حلها، إضافة إلى إبداء موقفه من السلوكيات والمعتقدات، والمواقف الاجتماعية السائدة حول الظاهرة السكانية بالقبول أو الرفض [٣٠]؛ نتيجة مروره بخبرة معينة تتعلق بتلك القضايا [٢٩].

ولما كانت القيم هي محصلة الاتجاهات التي تتكون لدى الفرد إزاء فكرة أو موقف معين سواء بالقبول أو بالرفض أو المعارضة، فإن تركيز مجموعة الاتجاهات السكانية نحو مسألة سكانية ما يشكل لدى الفرد قيمة سكانية أكثر عمقاً من الاتجاه تحكم سلوكه ومواقفه [٣٠]. والتَّربية السُّكَّانيَّة موجهة أساساً إلى إثارة وكشف القيم والعادات السكانية والعمل على تحليل أنظمتها السائدة في المجتمع، من أجل تقديم بدائل للمتعلمين من القيم والعادات الإيجابية في معالجة القضايا السكانية؛ أي أن التَّربية السُّكَّانيَّة تفرض حالة تعليمية موضوعية، يقدم فيها المربي للمتعلم مجموعة من الوقائع والقيم، التي تسمح له بتقدير تشكيلة الاختيارات المتاحة له بالنسبة إلى مشكلة معينة [٣٠].

التغيرات الديمغرافية وأثرها على بعض قضايا التنمية في المملكة العربية السعودية:

إجابة السؤال الأول:

للإجابة على السؤال الأول للدراسة الذي نص على ما الآثار الناجمة عن التغيرات الديمغرافية على بعض قضايا التنمية في المملكة العربية السعودية؟

في ضوء العلاقة الاسترجاعية المتبادلة بين المتغيرات السكانية، وما تصنعه من تغيرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سوف يتم فحص هذه العلاقة واتجاهاتها في المملكة العربية السعودية خلال العقود الأخيرة الماضية في ثلاثة أبعاد ترتبط بالمضامين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بعيدة المدى للمتغيرات السكانية التي شهدتها البلاد مؤخراً، على النحو التالي:

١ – المضامين الاقتصادية للمتغيرات السكانية في المملكة العربية السعودية:

يختص هذا الجزء بمناقشة تأثير المتغيرات الديمغرافية، ولاسيما النمو السكاني في المملكة، على قضايا وتحديات أساسية للتنمية الاقتصادية، حيث يأتي الأهم منها متغير متوسط الدخل للفرد السعودي وما يرتبط به من قضايا الادخار والاستثمار وقضية البطالة وتحقيق معدلات التشغيل الكامل.

أ – التغيرات السكانية ومستوى التنمية الاقتصادية (التغير في متوسط الدخل، والادخار والاستثمار):

يتجلى أثر النمو السكاني على معدلات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ممثلة في مؤشر التغير في متوسط الدخل للفرد ومعدلات الادخار والاستثمار، في الآتي:

- توحي مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي السعودي أن هناك علاقة قوية وسببية بين التغير في دخل الفرد في المملكة والنمو السكاني، فعلى الرغم مما حققه الناتج المحلي من نمو يعد مرتفعاً نسبياً في الفترة من ١٩٧٠م إلى ٢٠٠٤م – ويبلغ ١١,٦٪ سنوياً – كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي قد نما للفترة نفسها بمقدار ٠,٨٧، وهي زيادة متواضعة مقارنة بما حققه الناتج المحلي من نمو يعد مرتفعاً، وكذلك في ضوء ما حقق من زيادة في نمو دخل الفرد على مستويات مختلفة عالمية وإقليمية[(١)]، غير أن هذه الفترة شهدت – كما تشير الإحصاءات الرسمية للسكان في المملكة – معدلات نمو سكاني عالية، تقدر بـ٣,٩ سنوياً [١٢].
- على الرغم من طول الفترة الزمنية للطفرة الاقتصادية التي مرت بها المملكة نسبياً، جاءت معدلات الادخار المحلي منخفضة بحسب ما أشارت إليه خطة التنمية السابعة [٣١] دون تحديد نسبة معينة، في حين شهدت

(١) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي.

تطوراً إيجابياً خلال خطة التنمية السابعة رفع نسبتها إلى ٢٣,٤ في المائة من الناتج المحلي؛ نظراً لتحسن الإيرادات الحكومية خلال تلك الفترة، وتزايد الوعي الادخاري للمواطنين، إضافة إلى ما شهدته تلك الحقبة من تناقص بطيء في مستويات النمو السكاني للفترة ما بين١٤١٣-١٤٢٥هـ [١٢]، وحتى هذه النسبة متواضعة إذا ما قورنت مع النسب المحققة في بعض الدول الأخرى مثل اليابان وألمانيا اللتين بلغ فيهما إجمالي المدخرات المحلية من الناتج المحلي من عام ١٩٨٥-١٩٨٩م ٣٤٪ و٣٥٪ على التوالي(٢) [٣٢].

- وبخصوص معدلات الاستثمار فإنه يمكن القول على الرغم من تحقيق المخزون الرأسمالي في المملكة لنمو سنوي يقدر بنحو ١٧,٢٪، ١٠,٢٪ على التوالي في خطط التنمية الثانية والثالثة، فإنه مع بداية خطة التنمية الرابعة بدأ النمو في المخزون الرأسمالي يتباطأ، متأثراً بالانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية في ضوء نمو الإدارة العامة وتطورها نتيجة كبر القطاعات الناجم عن الزيادات الحادة في عدد السكان، ومن ثم فإن هذا المخزون الرأسمالي الحكومي لم يشهد نمواً يذكر في تلك الحقبة في حين كان القطاع النفطي ونظراً لوجود فائض في الطاقة الإنتاجية منذ أوائل خطة التنمية الثالثة لم يتطلب استثمارات جديدة كثيرة خلال هذه المدة [١٢]. وتشير الخطة الثامنة إلى أنه مع بداية نهاية خطة التنمية الخامسة وبداية خطة التنمية السادسة أصبحت الاستثمارات الحكومية تواجه تحدي عدم مواكبة معدلات إهلاك الأصول الرأسمالية، وتلبية الطلب المتنامي الناجم عن النمو السكاني والاقتصادي المستمر ولاسيما في خدمات التعليم وبعض خدمات البلديات [١٢].

(٢) في المقارنة لابد من الأخذ في الاعتبار اختلاف الفترة الزمنية المحددة للمملكة، والمحددة للدولتين موضع المقارنة، الذي فرضته صعوبة توافر بيانات للفترة الزمنية نفسها والمدة نفسها للدولتين.

أثر النمو السكاني على قوة العمل والاستخدام:

على الرغم من الاضطراب في تقديرات معدل البطالة في المملكة فإن غالبية تلك المعدلات يمكن القول إنها وصلت إلى مستويات مقلقة على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؛ حيث يشير تقرير شبه رسمي صادر عام١٤٢١هـ من مؤسسة النقد العربي السعودي – وفق حساباته الخاصة – إلى أن نسبة البطالة في المملكة بلغت ٣١,٧٪ [٣٣]، وهو مالا يتفق مع تقديرات مجلس القوى العاملة من أن نسبة البطالة في المملكة تصل إلى ١٤٪ للعام نفسه [٣٤]، في حين حدد البكر (٢٠٠٢م) – وفق إجراءات إحصائية متعلقة بدراسته – معدلاً مختلفاً عن التقديرين السابقين بلغ ١٨,٢٥٪ للعام نفسه الذي نشرت فيه الدراسة [٣٥]. أما خطة التنمية الثامنة فقد جاء تقديرها لمعدل البطالة في المملكة أقل بكثير من كل تلك التقديرات، وحددته بـ٧,٠٤٪ من إجمالي قوة العمل الوطنية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ(٢٠٠٤م) [١٢]. وجميع هذه التقديرات باستثناء ما جاءت به خطة التنمية الثامنة أعلى من المستويات المقبولة في العديد من الدول النامية والدول المتقدمة[٣٣].

ويزيد مستوى القلق، إذا ما علمنا أن موقف البطالة في المملكة يرتبط بنمط ديمغرافي يشهد معدلات مرتفعة من النمو في البلاد حيث ينتمي٥٠٪ من السكان إلى الفئة العمرية ١٤–٦٠ عاماً، في حين ينتمي١٨,٢ ٪ إلى الفئة العمرية من ١٥–٢٤عاماً التي تستعد إلى دخول سوق العمل خلال العقد الحالي(٣). اقترن هذا بمعدلات نمو منخفضة للاقتصاد السعودي، حيث شهدت هذه المعدلات تراجعاً خلال أربع خطط تنموية بدءاً من السنوات الثلاث الأخيرة من خطة التنمية الثالثة إلى نهاية الخطة السادسة، ومع تحسن أسعار النفط ورفع سقف الإنتاج حقق الناتج المحلي معدل نمو بلغ ٣,٤٪ خلال خطة التنمية السابعة [١٢،٣١،٣٦]، إلا أن حالة الانتعاش الاقتصادي هذه، ينتابها شكوك

(٣) انظر الجدول رقم ١/٩ في خطة التنمية الثامنة، ص٢٠٥.

كثيرة حول حجمها وقدرتها على الديمومة والاستمرار، في ضوء التقلبات الحادة، في أسعار النفط المصدر الأول والأساسي للإيرادات [٣٧].

وفي ضوء ما سبق فإن الأعداد التي ينتظر أن تلتحق مستقبلاً بسوق العمل نتيجة الزيادات السكانية، بالإضافة إلى حجم البطالة السافرة الكبيرة حالياً – بحسب أغلب التقديرات باستثناء تقديرات خطة التنمية الثامنة – تمثل مقدار الحاجة إلى أعداد هائلة من فرص العمل التي ينبغي خلقها وصولاً للتشغيل الكامل، وهذا تحدٍّ كبير لعملية التنمية في ضوء معدلات النمو العالية في قوة العمل وواقع نمو اقتصادي يقع تحت تأثير تقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية.

ب – التغيرات السكانية والموارد البيئية في المملكة العربية السعودية:

أثر المتغيرات الديمغرافية على الموارد المائية:

أما بالنسبة لأثر المتغيرات الديمغرافية على الموارد الطبيعية فإن قضية المياه وارتفاع مستويات الطلب عليها تشكل تحدياً حقيقياً للبلاد، فعلى الرغم من انخفاض معدلات الطلب على المياه للفترة من ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ(١٩٩٩م) إلى ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ بمعدل ٠,٥٪ سنوياً[٤]، فإن هذا الانخفاض جاء نتيجة السياسات التي اعتمدتها المملكة والهادفة إلى ترشيد زراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، في حين زاد الاستهلاك البلدي العائد إلى الارتفاع السريع في معدلات النمو السكاني والحضري بمعدلات تفوق قدرة المصادر المائية المخصصة لهذا القطاع (التحلية) على الوفاء بها. إضافة إلى ارتفاع استهلاك المياه للأغراض الصناعية بمعدل ٣١٪، وهو ما يتوقع أن يشهد زيادة في المستقبل، لأسباب تتعلق بالزيادات السكانية والتطور في استخدام المياه لأغراض متعددة [١٢]. وما يزيد الوضع حرجاً ما تؤكده الدراسات البحثية من أن المملكة العربية السعودية استنزفت ما يعادل ٧٥,٤٪ من الاحتياطي الموجود

(٤) تم حساب النسبة لمعدل الاستهلاك بين بداية خطة التنمية السابعة ونهايتها.

في التكوينات الجيولوجية الرئيسة، أو ٥١٪ من إجمالي احتياطي التكوينات الرئيسة والثانوية [٣٨]، وإذا ما استمر استنزاف المياه الجوفية في المملكة العربية السعودية بالمعدلات الحالية فإن المخزون منها قد ينضب في غضون خمسين عاماً[٣٩].

كما أن اعتماد محطات التحلية والتوسع فيها لتصبح مصدر مياه رئيسياً لمقابلة التوسع في استخدامات المياه وخاصة في القطاع المنزلي، أمر يحيط به كثير من المشكلات مثل ارتفاع التكلفة مقارنة بمصادر المياه الأخرى، فالمملكة وإن كانت تستطيع تحمل كل هذه التكاليف الباهظة الآن، فإن ذلك سيظل مرهوناً في المستقبل بمدى استمرارية مدخولات النفط على وضعها الحالي، هذا فضلاً عن أن هذه المياه تمتزج عادة بالمياه الأكثر ملوحة تحت الأرض حين استخدامها للري؛ الأمر الذي يجعل الزراعة مسألة صعبة [٣٩،٤٠].

ويصبح الأمر أكثر حرجاً إذا ما أيدت الدراسات صحة ما يذهب إليه Bushnak من أن هناك نمواً عالياً في دول الخليج في القطاع المنزلي يراوح بين ١٠٪ – ١٥٪، والقطاع الصناعي بنحو ٥٪، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من المياه، ففي المملكة العربية السعودية سيتناقص نصيب الفرد من المياه من١٥٦م^{٣} عام١٩٩٠م إلى ٤٩م^{٣} عام ٢٠٢٥م [٤٠].

٢- المضامين الاجتماعية بعيدة المدى للتغيرات السكانية في المملكة العربية السعودية:

أ - النمو السكاني وأثره على التعليم:

يمكن مناقشة أثر المتغيرات السكانية – خاصة النمو السكاني – على التعليم في المملكة ضمن ثلاثة عناصر رئيسة، هي:

- **قصور معدلات التمدرس عن الوفاء بهدف التعليم الإلزامي المعمم واستمرار الأمية مرتفعة:**

على الرغم مما حققته المملكة العربية السعودية من إنجازات في مجال التطور الكمي في التعليم العام والجامعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من

القـرن الماضـــي. فإن تحقيق الاستيعاب المنشود في أي من مراحلـه الثـلاث مازالت بعيدة عن الواقع، وترجع أغلبية الأدبيات التي تناولت قضية انخفاض معدلات القيد في نظام التعليم السعودي على جميع مستوياته إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها ما شهدته البلاد من تغيرات في العوامل الديمغرافية للسكان [٤١]. ويمكن الوقوف في المستويات المختلفة للنظام التعليمي على ما يأتي:

- مع تطور أعداد الأطفال في مرحلة رياض الأطفال من ٦٠ طفلاً عام ١٩٨٥/١٩٨٦م [٤٢] إلـى ٩٧١٣٧ طـفـلاً عـام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٤/٢٠٠٥م) [٤٣]، لم يتجاوز معدل القيد في هذه الرياض ٤,٩٪ عام ٢٠٠١م من شريحة الأطفال في الفئة العمرية ٣- ٦ سنوات [٤٤].
- على الرغم من أن أحد الأهداف لخطط التنمية السادسة والسابعة هو استيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام، فإن نظام التعليم العام السعودي لم يحقق الاستيعاب الكامل في أي من مراحله حتى عهد قريب؛ إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى انخفاض معدلات القيد الإجمالي إلى ٦٧,٢٪ للمرحلة الابتدائية، و٦٧,٩٪ للمرحلة الثانوية، عام ٢٠٠١م [٤٤].

لقد كان للاعتمادات المالية الأثر المباشر في تمكين قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية من تحقيق معدلات نمو عالية في متغيراته التعليمية كافة، التي كان يمكن أن تحقق مستويات أعلى مما سجلته لو لم تصطدم بمجموعة من المتغيرات، كان من بينها ارتفاع معدلات التحضر، إضافة إلى تبعثر كثير من التجمعات السكانية الصغيرة التي يراوح حجمها بين بضع مئات من السكان وبضعة آلاف، في مناطق منفصلة يصعب الوصول إليها[٤٥]، ناهيك عما شهدته البلاد من نمو عال للسكان انعكس على معدلات نمو التحاق الطلاب، التي فاقت معدلات النمو السكاني، وهذه الملاحظة تصدق على سنوات الثمانينيات كما تصدق على الفترات التالية لها على حد سواء، بما فيها السنوات

الأولى من الألفية الجديدة(٥)، والاستثناء الوحيد لذلك معدلات نمو الالتحاق بالتعليم الابتدائي الذي يرجع إلى تأثير قرار تحديد سن القبول للطلاب المستجدين في المرحلة الابتدائية الصادر عام ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦م)، وبدأ تطبيقه مع العام الدراسي ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٧م)؛ مما ترتب عليه انخفاض عدد المسجلين في المرحلة الابتدائية في ذلك العام وامتد تأثيره إلى المرحلة المتوسطة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)؛ أي بعد ٦سنوات في تاريخ القرار [١٢].

وفي الوقت الذي اختفت الأمية في أقاليم عديدة في العالم أو أنها ذات معدلات منخفضة جداً حتى في العديد من البلدان النامية [٤٦]، فإن معدلات الأمية في المجتمع السعودي مازالت مرتفعة؛ فعلى الرغم من أن المملكة شهدت بفضل الجهود المكثفة خفضاً لمعدلات الأمية من ٣٣,٨٪ عام ١٩٩٠م إلى ٢٢,١٪ عام ٢٠٠٢م [٤٧]، فإن هذا المعدل مازال مرتفعاً مع كل الجهود التي سخرت لهذا الغرض [١٢].

وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي فإن قضية قبول الطلاب فيها أصبحت من أكثر القضايا التعليمية سخونة مع بداية كل عام دراسي. فاستمرار ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الفئة العمرية من ١٨-٢٤ المقابلة لمرحلة التعليم العالي وما رافقه من زيادة في الإقبال على إكمال التعليم في المرحلة الثانوية ابتداءً من عام ١٤١٥/١٤١٦هـ - أدى دوراً أساسياً في تفاقم هذه القضية[٤٨]، فعلى الرغم من أن قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية حقق تطوراً كمياً كبيراً سجل به معدل نمو سنوياً متوسطاً قدره

---

(٥) تم حساب معدلات النمو الطلابي باستخدام معادلة حساب النمو:

$$\text{ر} = \left[\sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{س}_{\text{ن}}}{\text{س}_{\text{١}}}} \right] - ١ \times ١٠٠$$

، من البيانات الواردة في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة التخطيط سابقاً ووزارة الاقتصاد والتخطيط حالياً عدد: ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٤٠.

٦,٧٪. فإن معدلات القيد في الشريحة العمرية المقابلة مازالت أقل من المستوى المنشود مقارنة مع معدلات القيد في الدول المتقدمة [١٢]. وعلى الرغم من تنفيذ عدد من الإجراءات خلال خطتي التنمية السادسة والسابعة، تهدف إلى توسيع الطاقة الاستيعابية المتاحة، تظل أزمة الحصول على مقعد في مؤسسات التعليم العالي عالقة، إذ ظلت فرص القبول محصورة في نسب تحصيل مرتفعة للغاية في الثانوية العامة؛ ففي عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ، تجاوزت ٨٨٪ في غالبية الجامعات السعودية للبنات، كما أنه أكثر حرجاً للبنين[٤٩]. وبهذه النسب وبحسب مؤشرات إحدى الدراسات الإسقاطية انخفضت نسبة المقبولين من خريجي الثانوية العامة بهذه المؤسسات من ٨٥٪ عام ١٤١٨هـ إلى ٧٥٪ في عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ[٤٨].

وتكمن المشكلة الأخطر لنظام التعليم السعودي في مدى جودته، وإن كان – بفضل الإنفاق المغدق على التعليم – حدث توسع كبير في تقديم الخدمة التعليمية لمقابلة النمو السكاني الكبير ولزيادة فرص الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الذي قدرته بعض الدراسات بمعدل ٥٪ سنوياً أو أكثر [٥٠]. والطلب المتزايد بهذا المعدل يشكل ضغطاً على الجانب التمويلي للتعليم، فكان توفير الخدمة التعليمية لجميع طالبيها، يفرض التضحية بدرجة ما من جودة التعليم، فالتوازن بين النمو الكمي والنوعي غير موجود؛ مما أحدث مشكلة ضعف مخرجات التعليم على مستوى التعليم العام والعالي [٥١]، وعلى الرغم من قلة الدراسات المتوفرة عن جودة ونوعية مخرجات نظام التعليم السعودي العام والعالي، فإن الشكاوى المتعلقة بتردي نوعية التعليم السعودي كثيرة، كما أكدت الدراسات القليلة المتوفرة سمات أساسية لناتج التعليم في المملكة أبرزها: ضعف في القدرات المعرفية والمهارية والتحليلية والاستنتاجيه والابتكارية، وضعف القدرة على التطبيق واستخدام الأساليب العلمية في حل المشكلات، بل إن الأمر بلغ من التردي إلى الحد الذي تجد فيه أن هناك كثيراً من المعلمين وخريجي كليات العلوم المعروفين بتفوقهم الدراسي يقعون في أخطاء إملائية ونحوية في كتاباتهم، وهما من المواد التي شغلت حيزاً كبيراً من الخطط

الدراسية في المملكة [٥٢]. وتأتي نتائج الطلاب السعوديين في أول مشاركة للمملكة في اختبار TIMSS (٢٠٠٣م) شاهداً آخر على ضعف نوعية المخرجات التعليمية في نظام التعليم السعودي، حيث ظل الطلاب السعوديون في مؤخرة القائمة الدولية ليشغلوا المركز ٤٠ و ٤٤ في العلوم والرياضيات بمتوسطات ٣٩٨ و ٣٣٢ على التوالي من متوسطات دولية جاءت ٤٧٤ و ٤٦٧ على التوالي لـ ٤٦ دولة، والخوف أنه مع استمرار معدلات النمو في أعداد المدارس على ما هي عليه وباعتبار الموارد الحكومية هي المصدر الوحيد لتمويل التعليم، أن يشكل الإنفاق على التعليم عبئاً ثقيلاً متزايداً على الموازنة الحكومية إلى درجة قد تؤدي إلى العجز عن تلبية كل الاحتياجات وما ينطوي على ذلك من انخفاض غير مقبول في جودة التعليم وكفاءته أكثر من ذلك [٥٠].

لقد فرض النمو السكاني السريع للشرائح العمرية المقابلة للمراحل التعليمية المختلفة في المملكة، ضرورة زيادة الاستثمارات الديمغرافية على حساب الاستثمارات الاقتصادية. حيث نما الإنفاق التعليمي بنسب مرتفعة من الناتج المحلي، وكذلك من الإنفاق الحكومي خلال العقود الثلاثة الماضية ليصل إلى ربع الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة، وبما يزيد على ٩٪ من الناتج المحلي، وهذه النسب تعد نسباً مرتفعة في كل الأحوال [١٢].

وبمقارنة تلك المعدلات مع المعدلات المنفقة على التعليم ببقية زمر العالم أو على مستوى الدول منفردة يلاحظ أن المملكة تتربع على المستويات الأعلى في الإنفاق على التعليم منذ عام١٩٩٠م سواء كان ذلك كنسبة من ناتجها القومي أو كنسبة من الإنفاق الحكومي، تجاوزت نظيرتها في الدول الصناعية والدول النامية [١٢]. ومع ذلك فإن الإسقاطات المستقبلية تشير إلى أن الوضع المستقبلي يتطلب مضاعفة موازنة وزارة التربية والتعليم لعام ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ (٢٠١١/٢٠١٢م)، إن ظلت معدلات النمو السكاني على الوتيرة نفسها وسارت الوزارة على الأسلوب نفسه في الإنفاق [٥٣].

ب – النمو السكاني وأثره على مشكلة الإسكان:

أصبحت قضية تملك سكن خاص من أكثر الهموم التي تثقل كاهل معظم

شرائح المجتمع السعودي، ولاسيما بعد ارتفاع مستوى تكلفة إيجار المسكن إلى متوسط دخل الأسرة في المملكة من ٢٦٪ خلال خطة التنمية السادسة إلى٣٠٪ خلال خطة التنمية السابعة [١٢]، ومحدودية وعدم جدوى جميع الممارسات القائمة حالياً تجاه توفير سكن للأسر السعودية بسبب ارتفاع أعداد السكان والهجرة المتزايدة إلى المدن الرئيسية، إضافة إلى عوامل أخرى مثل ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف بناء المسكن [٥٤]. ويمكن استيضاح أثر النمو السكاني على مشكلة الإسكان بالمملكة في الآتي:

١ – أظهرت إحصاءات عام ١٩٩٤م أن عدد الأسر في المملكة قد تضاعف بمقدار ١,٥ مرة عن عام ١٩٧٤م ليصل إلى ٣,١٣٩٩٨٢ أسرة بدلاً من ١,٢١٠,٩١٥، وتقدر بأكثر من ٣,٩ ملايين أسرة مع مطلع الألفية الحالية [٣].

٢ – انخفضت نسبة ملكية المساكن خلال الوقت نفسه من ٦٥٪ إلى ٥٥٪ خلال فترة خطة التنمية السابعة، نتيجة عدم مواكبة قروض صندوق التنمية العقارية للطلب المتزايد عليه خلال السنوات الأخيرة [١٢].

٣ – يقدر إجمالي الطلب على المساكن المدعومة بتمويل حكومي خلال خطة التنمية الثامنة بنحو مليون وحدة سكنية بحدود ٢٠٠ ألف وحدة سنوياً، بالإضافة إلى طلبات تمويل تنتظر الاستجابة، والمقدرة بنحو ٤٠٠ ألف طلب بنهاية الخطة السابعة، مما جعل الفجوة بين الطلبات المقدمة ومعدل استجابة الصندوق تزداد اتساعاً [١٢].

٤ – يشير التقرير الصادر من البنك الدولي قسم – المؤسسة الدولية للتنمية – عام ٢٠٠٢م، إلى أن عدد سكان المملكة العربية السعودية من المتوقع أن يبلغ ٣٢مليون نسمة في عام ٢٠١٥م، بنسبة تزيد على عدد السكان في عام٢٠٠٠م بمقدار ٦٥٪، وفي حالة دقة هذه التقديرات يتوقع أن يتضاعف الطلب على الوحدات السكنية؛ إذ يشير أحد التقديرات إلى أن

مدينة الرياض وحدها تحتاج إلى سبعين ألف وحدة سكنية جديدة كل عام على الأقل [٥٥].

٥ – بلغ إجمالي ما أنفقته الحكومة السعودية في سبيل دعم زيادة معدلات ملكية المساكن منذ عام ١٣٩٥هـ من خلال منح القروض العقارية بشروط ميسرة، إضافة إلى تكاليف الوحدات السكنية التي وفرتها الحكومة في إطار برنامج الإسكان العاجل ما يزيد على ٢٧٠ مليار ريال [٥٤،٥٦]. وهذه المبالغ الضخمة إضافة إلى الدعم المستقبلي لمشروعات الإسكان ستكون على حساب الاستثمارات الاقتصادية الأخرى.

الدراسات السابقة:

أولاً – عرض للدراسات السابقة:

هناك عدد ليس بقليل من الدراسات والبحوث توافرت للبحث الراهن ذات الصلة بالمشكلة السكانية بصفة عامة والتربية السكانية بصفة خاصة، على المستويات العالمية والعربية والمحلية.

ففي عام (١٩٧٨م) قامت **اليونسكو** [٢٣] بدراسة استهدفت تحليلاً منظماً للأفكار الأساسية والمنهجية التي يجب أن تتجسد في مجال التَّربية السُّكَّانيَّة في العمل التربوي، بغية الوصول إلى وضع مفاهيم هذا المجال ومنهجيته على المستوى الدولي، ومن ثم إزالة سوء الفهم الذي ساد المناقشات الدولية والإقليمية فيما يتصل بأهداف هذه التربية ومضامينها وكيفية التخطيط لبرامجها وتنفيذها على المستوى المدرسي وغير المدرسي، وكذلك العمل على استثارة اهتمام الأوساط الجامعية والتعليمية وصائغي القرار في مجال التربية، بإمكانات التَّربية السُّكَّانيَّة.

جاءت الدراسة في ستة فصول، تناولت موضوعات عديدة، من أبرزها مناقشة المشكلات المتوقع الاصطدام بها عند الشروع بتنفيذ تلك البرامج. والتطور الحادث على نشاطات التَّربية السُّكَّانيَّة بما فيها تطور المفهوم وما تبعه من تغيرات حاصلة في النظرية والتطبيق، وكذلك بحث العلاقة بين الدراسات

السكانية والتَّربية السُّكَّانيَّة وسبل تكييفها لأغراض التَّربية السُّكَّانيَّة. وأشارت الدراسة إلى أن ذلك يتم ضمن أربعة أطر، هي: السكان ونوعية الحياة، السكان والنشاط الجنسي ومسؤولية الوالدين، السكان والبيئة، العلاقة بين القيم السكانية في المجتمعات وحقوق السكان، كما تعرضت الدراسة لمناقشة مستفيضة لبعض المشكلات الخاصة بالبحث في مجال التربية السكانية.

وهناك دراسة قام بها **شلبي** (١٩٨٣م) [١٨] هدفت إلى تحليل برامج إعداد وتدريب معلم التَّربية السُّكَّانيَّة بالمرحلة الثانوية في كل من دولة تونس والفلبين وكوريا الجنوبية من أجل الاستفادة منها في التغلب على المشكلات الخاصة بإعداد معلم التَّربية السُّكَّانيَّة وتدريبه في جمهورية مصر العربية، واستخدم فيها المنهج الوصفي المقارن والمسحي، لوصف برامج إعداد وتدريب المعلم في هذه الدول والمقارنة بينها، للاستفادة منها في تحسين برامج إعداد وتدريب معلمي التَّربية السُّكَّانيَّة في مصر، واستطلعت آراء (٦٤٨) طالباً وطالبة بالمرحلة الثانوية عن وضع معلم التَّربية السُّكَّانيَّة، و(٣٥٠) خبيراً وموجهاً ومعلماً عن المشكلات التي تواجه إعداد وتدريب معلم التَّربية السُّكَّانيَّة في المرحلة الثانوية في جمهورية مصر العربية، وقد بينت نتائج التحليل أن هناك انخفاضاً في مستوى التدريس لمادة التَّربية السُّكَّانيَّة يعزى إلى عدم توافر المدرس الكفء لتدريس المادة، الذي أرجعه أفراد العينة لأسباب عديدة منها: عدم وجود شعبة خاصة لإعداد معلم التَّربية السُّكَّانيَّة في كليات إعداد المعلمين، عدم تقديم كليات التربية لطرق تدريس خاصة بالتَّربية السُّكَّانيَّة، عدم تزويد المعلمين بأدلة في التَّربية السُّكَّانيَّة، كما تبين أن ٨٣٪ من عينة الخبراء والموجهين ومعلمي المرحلة الثانوية أفادوا أن الوقت المخصص للساعات التدريبية لمعلم التَّربية السُّكَّانيَّة في مصر غير كافٍ.

وفي بحث وثائقي **لبومان** **Bowman** (١٩٨٥م) [٦٦] هدف إلى تسليط الضوء على العلاقة بين النمو السكاني والتغير التقني في جانب والتعليم في جانب آخر، وكذلك كشف الفروقات في طبيعة هذه العلاقة والظروف التي

تعيشها البلدان النامية، وتبين وجود علاقة بين تعليم الأمهات وكل من عدد الأطفال ونوعية تعليمهم، وكذلك الخدمات المعيشية المقدمة إليهم، وأن ارتقاء المرأة في السلم التعليمي – مع زيادة فرص دخلها من سوق العمل – يزيد من إمكانية التضحية الاقتصادية الناتجة من الحصول على عدد أولاد أكثر. كما أشار البحث إلى أن البلدان التي تحظى بمتوسط تمدرس أعلى وبنوعية جيدة من التعليم في الوقت الراهن، سيكون لها نصيب كبير من الانخفاض الهائل في عدد السكان في السنوات القادمة، في حين يكون نصيب البلدان الأقل تمدرساً أكبر من زيادة السكان.

ومن ضمن البحوث الميدانية البحث الذي قدمه **عريفج** عام (١٩٨٧م) [٥٧]، واستهدف فيه معرفة اتجاهات طلبة الصف الثالث الثانوي بفرعيه العلمي والأدبي نحو التَّربية السُّكَّانيَّة في الأردن، وكذلك معرفة أثر كل من الجنس والتخصص في الاتجاهات السكانية للطلبة؛ حيث تبين أن الطلاب وقفوا موقفاً إيجابياً – بصورة عامة – من التَّربية السُّكَّانيَّة، وأشارت نتائج البحث إلى أن الطلاب الذكور قد أبدوا اهتماماً بموضوعات تتعلق بدور المرأة وعملها، ونوع الأسرة، وزواج الفتاة، والمسؤولية العائلية ووسائل منع الحمل. في حين أبدت الطالبات اهتماماً بموضوعات نشاطات المرأة الاجتماعية، وعلاقة المرأة والرجل، وقضايا الإنجاب وتنظيم الأسرة والزواج من الأجانب، كما أظهرت نتائج البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الفرع العلمي وطلاب الفرع الأدبي لصالح طلاب الفرع الأدبي على عامل تنظيم الأسرة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الفرع العلمي وطالبات الفرع العلمي لصالح طالبات الفرع العلمي على عامل وضع المرأة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الفرع العلمي وطالبات الفرع الأدبي لصالح طالبات الفرع الأدبي على عامل التقاليد والأعراف تجاه الإناث، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الفرع الأدبي وطالبات الفرع العلمي لصالح طالبات الفرع العلمي على عامل تفضيل الذكور.

وفي دراسة ميدانية قام بها **معوض** (١٩٨٧م) [٥٨] عن علاقة التعليم بالمشكلة السكانية والدور الذي يمكن أن يؤديه في رسم السياسات السكانية المبتغاة، طبقت أداتها على ٤٧٢فرداً، تبين أن استجابة الأفراد بخصوص موافقتهم على أهمية تنظيم النسل للأسرة تختلف باختلاف مستوياتهم التعليمية؛ إذ أبدى الأفراد الحاصلون على تعليم عال درجة موافقة أعلى من الأفراد الحاصلين على تعليم متوسط بنسبة (٥٧,٢٥٪)، مقابل (٢١,٨٣٪) للأفراد الأميين. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في تطبيق تنظيم النسل داخل أسرهم، وفي الاعتقاد في العدد المناسب من الأولاد الذي يمكن الوالدين من القيام بواجباتهم نحو أولادهم، يرجع لاختلاف المستوى التعليمي.

كما قام **سيمونن** وآخرون (١٩٩٠م) [٥٩] بدراسة عن دور التربية السكانية في عملية التنمية جاءت في **أربعة محاور.**

المحور الأول: توصل الباحثون فيه إلى خلاصة مفادها أن توجهات برامج التَّربية السُّكَّانيَّة اختلفت تبعاً لاختلاف المشكلة السكانية التي تعانيها البلدان والأقاليم.

المحور الثاني: وفيه أشارت الدراسة إلى أن من أهم الدروس المستفادة من مائة مشروع للتربية السكانية تم تنفيذها في مناطق مختلفة من العالم هي عملية إدخال التَّربية السُّكَّانيَّة في المناهج المدرسية.

المحور الثالث: وفيه انتهى الباحثون إلى أن نجاح أي برنامج للتربية السكانية يتطلب التزام الحكومات نحوه ودعمه بتخصيص الموارد المالية وغيرها من الضروريات، وتوعية صانعي القرار في المستويات العليا في كل بلد، والمسؤولين عن تنفيذ البرامج وسائر القطاعات المعنية: الآباء، والمسؤولين الدينيين، وسائل الإعلام الجماهيرية، الجمهور الواسع، بالأثر الذي تتركه برامج التَّربية السُّكَّانيَّة على مستوى التنمية.

المحور الرابع: وفيه عرض الباحثون المبادئ التي لابد أن تهدف التَّربية السُّكَّانيَّة إلى تعليمها للناشئ في عالم القرن الحادي والعشرين؛ وهي:

احترام الغير ولاسيما الجنس الآخر، احترام الذات والاعتداد بالنفس، الأخذ بمبدأ التخطيط الواعي المدروس بعناية لعملية الإنجاب، إدراك نتائج التصرف غير المسؤول في مجال الإنجاب، تكوين الوعي حول حسنات إرجاء الحمل الأول على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، توعية النشء بالضغوط الاجتماعية وكيفية مواجهتها.

وفي بحث مسحي **لراضي** (١٩٩١م)[٦٠] عن أثر بعض تخصصات المعلمين على اتجاهاتهم نحو التربية السكانية في محافظة أسوان في مصر بغية الوصول إلى تصور مقترح لطبيعة التَّربية السُّكَّانيَّة المناسبة لإعداد وتأهيل معلم الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في التَّربية السُّكَّانيَّة بمصر، طبق الباحث فيه أداتين: الأولى على ٣٠٠ معلم من معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بمحافظة أسوان في مصر، والثانية على٢٤٠ فرداً من الموجهين بمحافظة أسوان في مصر. جاءت أبرز نتائجه لتؤكد أن اتجاهات المعلمين نحو القضايا التي شملها المقياس كانت إيجابية بشكل عام، إلا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مجموعات التخصصات الدراسية الأربعة التي تناولها البحث (العلوم، اللغة العربية، التربية الفنية، الدراسات الاجتماعية) في اتجاهاتهم نحو التربية السكانية بوجه عام لصالح تخصص الدراسات الاجتماعية والتربية الفنية، في حين لم يكن لمتغير سنوات الخبرة أي أثر في اتجاهات المعلمين نحو التَّربية السُّكَّانيَّة بوجه عام، وكذلك في كل بعد من الأبعاد التي وزع عليها فقرات الاستبانة الأولى، وهي: خطورة المشكلة السكانية، مظاهر المشكلة السكانية، أسباب المشكلة السكانية، آثار المشكلة السكانية، تنظيم الأسرة، التربية البيئية، باستثناء التربية الجنسية.

وفي بحث وثائقي قام به **الخويت** (١٩٩٣م) [٢] لتعرف الواقع السكاني الكمي في مصر، وأثره على التعليم ونظام التشغيل، جاء فيه أن مصر تدخل ضمن مواطن الخطر السكاني في العالم، حيث تجمع بين الكثافة السكانية المرتفعة والنمو السكاني السريع، إضافة إلى أن المجتمع المصري يعاني سوء توزيع السكان؛ حيث يتركز نحو ٩٦٪ من السكان على أقل من ٤٪ من المساحة الكلية للأراضي

المصرية، كما بينت الدراسة أن للمشكلة السكانية في مصر آثاراً سلبية اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة، منها ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت ٢٥٪ في نهاية الثمانينيات، منها ٧,٨٤٪ من الحاصلين على مؤهلات عليا بما يعادل ١٩٦ ألف عاطل، وانخفاض معدلات القيد للتعليم الأساسي مع ارتفاع في معدلات الرسوب والتسرب المرتبطة بزيادة كثافة الفصول ونصاب المعلمين من الطلاب.

وفي دراسة وثائقية أخرى **لسايكس** (١٩٩٣م) [٦١] هدفت إلى تقديم أفكار ونهوج تجديدية لتطوير مضمون التَّربية السُّكَّانيَّة من خلال مناقشة الخبرات التراكمية خلال الخمسة عشر عاماً من تاريخ نشر اليونسكو لوثيقتها المعنية بتكوين القاعدة النظرية لتطوير التَّربية السُّكَّانيَّة عام ١٩٧٨م وحتى تاريخ نشر الدراسة الحالية، من خلال **أربعة محاور**؛

المحور الأول: دار حول هدف التَّربية السُّكَّانيَّة وأساسها المنطقي.

المحور الثاني: وفيه ناقش الكاتب أهمية التَّربية السُّكَّانيَّة لينتهي إلى أن هناك مجموعة من الإسهامات التي تستطيع التَّربية السُّكَّانيَّة في النظام المدرسي تقديمها، عمل على تصنيفها داخل بعدين هما: الإسهامات الممكنة في البرنامج الوطني للسكان في البلد المعني، والإسهامات التي يمكن أن تقدمها التَّربية السُّكَّانيَّة في التربية بشكل عام.

المحور الثالث: وفيه ناقش الكاتب المنطلقات التي تفرض ضرورة إعادة النظر في مفاهيم التَّربية السُّكَّانيَّة وتطويرها؛ حيث أشار إلى أن المفاهيم التي ضمنتها وثيقة اليونسكو عام١٩٧٨م باتت غير متوافقة مع تلك التغيرات التي شهدها العالم منذ عام ١٩٧٨م، فالخلاف الذي نشب في السبعينيات والثمانينيات بسبب اختلاف الثقافات قد خفت حدته، وبات تجاوز القيود المفروضة على المضمون بسبب الإدراك المتزايد لأهمية بعض المواضيع التي كان يعتقد أنها من المحرمات – أقل حساسية وإثارة للجدل مما كان يحدث في السابق.

المحور الرابع: تعرض الكاتب لبعض المسائل والاتجاهات المرتبطة ببرامج التَّربية السُّكَّانيَّة، وكان من أهم ما خلص إليه أن مشاركة الآباء في مشروع أو برنامج للتربية السكانية يسهم إلى حد بعيد في قبوله في المجتمع.

كما قام **علي** (١٩٩٤م) [٢٩] بدراسة هدفت إلى معرفة مدى إلمام معلمي الدراسات الاجتماعية في كليات التربية بالمفاهيم الأساسية للتربية السكانية واتجاهاتهم نحوها؛ من أجل بناء برنامج لتنمية بعض المفاهيم التي يظهر ضعف الطلاب – المعلمين – فيها. طبقت أداتها على ٨٣ طالباً، كان من أبرز نتائجها ارتفاع مستوى اكتساب الطلاب المعلمين للاتجاهات السكانية المتضمنة في مقياس الاتجاهات إلى درجة عالية جداً؛ حيث بلغ المتوسط الكلي للاكتساب (٨٠,٩٩٪)، كما تبين عدم وجود اختلاف عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين اتجاهات الطلاب المعلمين يعزى لمتغير التخصص.

وفي بحث مسحي **لمحمد** (١٩٩٥م) [٤] عن أهمية الثقافة السكانية في إعداد طلبة كليات التربية من وجهة نظر طلبة السنة الرابعة بكليات التربية في جامعتي عين شمس – بنات والأزهر بنين وبنات، أجري على عينة مكونة من ٣٤٠ طالباً وطالبة، جاءت أبرز نتائجه لتظهر ضرورة تزويد مناهج كليات التربية بالثقافة السكانية وحاجتها الماسة لها، وأرجعت عينة الدراسة هذه الضرورة إلى ستة عوامل هي: أن الثقافة السكانية المتوافرة غير كافية كماً، وأن الطالب سيكون أسرة مستقبلاً، وأن الثقافة السكانية المتوافرة غير كافية كيفاً، والحاجة إلى الدور الاجتماعي الذي يؤديه المعلم في حل المشكلات الاجتماعية، والحاجة إلى الدور الذي يعول على المعلم في مواجهة المشكلة السكانية، والحاجة الملحة في عملية التدريس لموضوعات متصلة بالمشكلة السكانية، كما بينت نتائج الدراسة أن ٦٨,٥٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن تنظيم الأسرة مدخل أساسي في مواجهة مشكلة التضخم السكاني، فيما أبدى ٣١,٥٪ رفضهم لأسلوب تنظيم الأسرة كمدخل لمواجهة مشكلة التضخم السكاني، وقدموا لذلك عدة أسباب، منها: أن التنظيم يسبب مشكلات جسمية ونفسية للزوجين، وأن السكان عامل أمن للدولة، وأن تنظيم الأسرة ضد تعاليم الدين، وأن السكان قوة اقتصادية للدولة.

وفي عام (١٩٩٦م) قام **دردك** [٢٤] بدراسة هدفت إلى تعرف الحاجة إلى التَّربية السُّكَّانيَّة في المغرب العربي في ضوء الأوضاع الديمغرافية

الحالية به، وعدم القدرة على تحقيق التوازن بينها وبين مسارات التنمية. وقد بينت الدراسة أن هناك مبررات قوية للاهتمام بالتَّربية السُّكَّانيَّة في المغرب يأتي في مقدمتها النمو السريع للسكان، وما يحدثه من انعكاسات عميقة على التربية وتوفير فرص التعليم ووسائل التكوين الأخرى للأطفال في سن الدراسة ما بين ٧–١٤ سنة، إضافة إلى تفاقم البطالة بين اليد العاملة، كما أوضحت الدراسة أنَّ للتربية السكانية مجالاً قيماً يهتم في أحد أجزائه بتنظيم الأسرة في قضية مدّ وجزر بين تنظيم الإنجاب والتشجيع عليه بحسب المشكلة الديمغرافية التي يعانيها المجتمع.

وفي بحث ميداني **لكاين Cain** (١٩٩٩م) [٦٧] لتقصي تأثير برنامج التَّربية السُّكَّانيَّة على طلبة السلفادور الريفيين، شملت عينته ١٣٤طالباً وطالبة، وجاءت أبرز نتائجه لتؤكد وجود علاقة غير مباشرة بين مواضيع تقدير الذات وسن الزواج المرغوب به عند الطالبات، فكلما زاد التعرض للتعليم المتعلق بتقدير الذات بدأ معدل سن الزواج المرغوب به لدى الفتيات بالارتفاع، في حين لم يكن هناك أثر لتعليم تقدير الذات والمساواة بين الجنسين على سن الزواج المرغوب به لدى الطلبة الذكور، كما بينت أن هناك تناسباً طردياً بين التعرض لمواضيع تتعلق بالأبوة المسؤولة ومواضيع تتعلق بالمشكلات البيئية والاقتصادية المرتبطة بالنمو السكاني، وبين معدل حجم العائلة المرغوب فيه لدى الطالبات الإناث؛ حيث يزيد هذا المعدل على ٢,٣١ في المائة بالنسبة للطالبات الإناث اللواتي تلقين ١٥ساعة تعليم في مواضيع الأبوة المسؤولة وتأثير النمو السكاني على المستوى الاقتصادي والبيئي، ويستمر الارتفاع في العلاقتين إلى أن يصبح ٣,٥١ بالنسبة للطالبات الإناث اللواتي حصلن على ٩٠ ساعة من التعليم في تلك المواضيع.

وفي عام (٢٠٠١م) قام **الخريف** [٦٢] ببحث استهدف تعرف مستويات استعمال وسائل تأجيل الحمل وتنظيم الإنجاب في المملكة العربية السعودية، والعوامل أو المحددات المؤثرة في ممارسة تنظيم الأسرة لدى النساء

السعوديات. وللوصول إلى ذلك اعتمد الباحث على عينة من بيانات المسح الديمغرافي الذي قامت به مصلحة الإحصاء العامة على مستوى المملكة في عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩م) المعتمد على إطار تعداد السكان في عام ١٤١٣هـ. ومن خلال تحليل البيانات الإحصائية توصلت الدراسة إلى أن ممارسة تنظيم الأسرة تتأثر بخمسة محددات، هي: مستوى تعليم الزوج، تعليم الزوجة، عدد الأبناء الأحياء والأموات، سن الزواج، المستوى المعيشي. كما أوضحت أن ممارسة تنظيم الأسرة عند النساء السعوديات تهدف في الغالب إلى المباعدة بين المواليد، وليس للحد من عدد أفراد الأسرة؛ مما يوحي بعدم حدوث تغيرات جذرية في رغبات الإنجاب في المجتمع السعودي.

وهناك بحث مسحي **لفان بير (Van Peer (2006)** [٦٨] هدف إلى الكشف عن الارتباط بين المعرفة الديمغرافية وتصورات الطلاب في التعليم الثانوي إزاء القضايا السكانية المرتبطة بالإنجاب والشيخوخة والهجرة التي تتسبب حالياً في تغيرات عميقة في المجتمعات الأوروبية، حيث شملت عينته ٥٤١٦ طالباً من بلدان شبكة المرصد الأوروبي للتربية السكانية (هولندا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، تشيكوسلوفاكيا)، تبين أن اتجاهات بلدان شبكة المرصد الأوروبي للتربية السكانية بشكل عام جاءت متضاربة حول الموقف من المسنين، حيث أشار٤٢٪ من الطلاب إلى أن الشيخوخة تطور غير مرغوب فيه، فيما رأى ٥٢٪ من الطلاب أنها ظاهرة لا مناص منها، وكان الطلاب الهولنديون والطلاب التشيكيون قد سجلوا أدنى نسبة في الاتجاه نحو المسنين، كما كشفت النتائج عن فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في التسامح مع المهاجرين يعزى إلى متغير البلد؛ حيث أبدى الطلاب التشيكيون والإيطاليون اتجاهاً أكثر تسامحاً مع المهاجرين، كما كشفت النتائج عن فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في الاتجاه نحو التضامن مع المسنين عائدة للمتغيرات المستقلة التالية: نوع الدراسة (التخصص)، الاتجاه نحو المهاجرين، البلد الذي ينتسب إليه الطلاب، وأن الطلاب ذوي المعرفة الشاملة هم الأفضل؛ حيث أبدوا قدراً أكبر من التسامح مع المهاجرين مع أن ذلك لم يظهر جلياً في التضامن مع المسنين.

ثانياً – التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض السابق لنحو ست عشرة دراسة أجريت بين عامي ١٩٧٨م و٢٠٠٦م نجد أن تلك الدراسات جاءت في قسمين؛ **القسم الأول**، وهو الذي غطته معظم هذه الدراسات، وارتبط معظمها ببرامج التَّربية السُّكَّانيَّة المدرسية وغير المدرسية؛ فيما جاء **القسم الثاني** مرتبطاً بواحدة أو أكثر من القضايا التي تتناولها التَّربية السُّكَّانيَّة، ويلاحظ على هذه الدراسات التالي:

- **من حيث البيئة الثقافية:** الدراسات السابقة المسحية طبقت في بيئات مختلفة، ولم يكن من بينها دراسات على المستوى المحلي؛ إذ لم يسبق – بحسب ما تفيد به مصادر المعلومات للبحوث والدراسات العلمية – أن أجريت على موضوع التَّربية السُّكَّانيَّة بحوث ودراسة داخل نظام التعليم السعودي. وهذا ما تحسبه الباحثة جهداً غير مسبوق على المستوى المحلي، وإن كان هناك دراسات ترتبط بقضية أو أكثر من قضايا التَّربية السُّكَّانيَّة مثل دراسة الخريف (٢٠٠١م).
- **من حيث المنهج** : استخدمت الدراسات السابقة جميعها المنهج الوصفي، مع الاختلاف فيما بينها في المدخل المستخدم، فهناك دراسات استخدمت المنهج الوصفي الوثائقي، فيما استخدمت دراسات أخرى المنهج الوصفي المقارن، وفي قسم آخر تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت إحدى الدراسات تحليل المحتوى (خريف ١٩٩٣م)، وتلتقي الدراسة الحالية مع القسم الثالث من الدراسات السابقة من حيث استخدامها المنهج الوصفي في مدخله المسحي.
- **من حيث العينة** : جاءت عينات الدراسات المسحية من شرائح مختلفة لكن غالبية تلك الدراسات ركزت على الطلاب في المراحل المختلفة، وكانت هناك دراستان، العينات البحثية لها من معلمي المرحلة الابتدائية والثانوية وموجهيهما، وفي دراسة واحدة كانت العينة مجموعة أفراد مختلفين من حيث المستوى التعليمي. وتتفق عينة الدراسة الحالية في

عينتها مع الدراسات التي كانت عينتها البحثية من المعلمين، والاختلاف القائم بينهما هو أن أداة الدراسة الحالية تم تطبيقها على المعلمات في جميع مراحل التعليم العام دون الاقتصار على معلمات مرحلة بعينها.

- **إن معظم البحوث والدراسات الوثائقية** التي تناولت علاقة التَّربية السُّكَّانيَّة بالتنمية اقتصرت على توضيح الآثار الإيجابية المباشرة، التي تظهر في توجهات الأفراد الإيجابية نحو المشكلة السكانية، دون التعرض للآثار غير المباشرة، إلا فيما ندر، ولعل بحث سيمونن وآخرين (١٩٩٠م) من ضمن تلك البحوث النادرة التي عرضت الدور غير المباشر الذي تؤديه التَّربية السُّكَّانيَّة في التنمية، مثل تنمية الروح النقدية، وتعزيز احترام الذات، وتنمية القدرات على اتخاذ قرارات واعية ومدروسة.

هذا، وجاءت معظم نتائج هذه البحوث والدراسات لتؤكد:

- أن البلدان العربية موضع الدراسة تعاني مشكلات سكانية، تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، ووجود اختلالات في التوزع الجغرافي للسكان.
- أن هناك علاقة تبادلية بين المشكلة السكانية والتعليم، ترتبط في اتجاهها الأول بتأثر نظام التعليم بالمشكلة السكانية من حيث عدم القدرة على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وارتفاع معدلات الهدر التربوي، وعدم القدرة على تحقيق الاستيعاب للفئة العمرية من ٦ – ١٢ سنة، فيما يرتبط اتجاهها الثاني بمساهمة التعليم في حل المشكلة السكانية.
- أن الارتقاء في التعليم يؤثر بصورة إيجابية على توجهات الأفراد ومواقفهم من القضايا السكانية.
- أن العينات المبحوثة قد وقفت موقفاً إيجابياً بصورة عامة من التَّربية السُّكَّانيَّة، وأن التخصص كان عاملاً مؤثراً، في حين لم يكن لمتغير التدريب وسنوات الخبرة أي أثر.

إجراءات الدراسة الميدانية:

١ – منهج الدراسة:

اتبع في الدراسة الحالية المنهج الوصفي في مدخله المسحي من خلال استجواب عينة من مجتمع الدراسة بصورة غير مباشرة؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها (اتجاهات المعلمات السعوديات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة) لاستخلاص الاستنتاجات والدلالات المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها المحققة لأهدافها [٦٣]. ولتحقيق ذلك تم اتباع الآتي:

- دراسة نظرية في الوثائق والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- دراسة ميدانية، بتطبيق أداة لقياس الاتجاه نحو التَّربية السُّكَّانيَّة لدى المعلمات السعوديات، أُجري عليها اختبار الصدق الظاهري والصدق العاملي، واختبار الثبات للتأكد من صلاحيتها للتطبيق.

٢ – مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع معلمات التعليم العام بالمدينة المنورة في مراحله الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، المقدر عددهن ٥١٧٥معلمة.

٣ – عينة الدراسة:

لاختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع، لجأت الباحثة إلى الطريقة الطبقية العنقودية (**Cluster Stratified sampling**)؛ نظراً لكثرة أفراد المجتمع وتشابههم من حيث طبيعة العمل؛ حيث تم اعتماد السحب على الوحدة (المدرسة)، فجميع الوحدات (المدارس) تكاد تتشابه وتتجانس إضافة إلى تناثرها المتوازن داخل أحياء المدينة. وباعتبار أن كل مدرسة تمثل عنقوداً فرعياً، فإن الاختيار العشوائي لعدد من العناقيد (المدارس) يمكن أن يعطي تصوراً كاملاً عن العنقود الكلي (مجتمع الدراسة).

كما تم في حجم العينة مراعاة التمثيل الطبقي لمكوناتها، وذلك من خلال

العمل على أن تكون نسبة معلمات كل مرحلة في حجم العينة تمثل النسبة نفسها لها من المجتمع الكلي، وفي ظل غياب توافر قانون ثابت لتعيين العدد المحدد في كل حالة، ما كان على الباحثة إلا الأخذ بالإرشادات التي يقترحها المختصون في مناهج البحث والإحصاء التربوي [٦٤،٦٩،٧٠]، وفي ضوئها تم الانتهاء إلى أن يكون العدد الكلي لأفراد العينة ٧٦٠ معلمة، بواقع ٣٦٥ معلمة في المرحلة الابتدائية، و٢٠٤ معلمات في المرحلة المتوسطة، و١٩١ معلمة في المرحلة الثانوية.

٤ – اختيار المدارس:

اعتمدت الباحثة على الاختيار العشوائي(٦) في سحب عينة المدارس التي سيتم التطبيق على معلماتها، من خلال استخدام الطريقة العشوائية البسيطة بإعطاء كل مدرسة من مدارس مجتمع الدراسة رقماً، ثم خلط هذه الأرقام بعضها ببعض حتى لا يمكن تسلسلها أو معرفتها [٦٣]، ومن ثم سحبت أرقام مدارس، بحيث يمثل مجموع المعلمات بها حجم العينة المراد.

٥ – أدوات الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد وتطوير أداة لقياس اتجاهات معلمات التعليم العام نحو التَّربية السُّكَّانيَّة. اتبعت فيها الخطوات التالية:

- مراجعة الأدب النظري وكذلك الدراسات التي تناولت موضوع الاتجاهات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة للاستفادة من أدواتها المستخدمة في قياس الاتجاهات.
- تحديد المحاور الأساسية لأداة الدراسة، البالغ عددها خمسة محاور، وقد شكلت قاسماً مشتركاً في معظم الدراسات التي تناولت الاتجاهات

(٦) الطريقة العشوائية هي الطريقة التي تكون فيها الفرصة متساوية ودرجة الاحتمال واحدة لأي فرد (وفي حالتنا أي عنقود) من أفراد مجتمع البحث ليتم اختياره كأحد أفراد عينة البحث دونما أي تأثر أو تأثير.

نحو التَّربية السُّكَّانيَّة، وهي: أسباب المشكلة السكانية، آثار المشكلة السكانية على رفاهية المجتمع، آثار المشكلة السكانية على الأسرة والفرد، تنظيم الأسرة، مفهوم التَّربية السُّكَّانيَّة، وبصورة أولية تم وضع ٤٩ عبارة موزعة على الأبعاد السابقة.

٦ – صدق أدوات الدراسة:

تم عرض الأداة المكونة من ٤٩ عبارة على مجموعة من المحكمين المختصين بالتربية وعلم النفس وطرق التدريس والجغرافيا البشرية، وكان عددهم (٣٥) عضو هيئة تدريس من الرجال والنساء. وطلب منهم التكرم بإبداء ملحوظاتهم حول المقياس من حيث نوعية المفردات وصياغتها ووضوحها، وانتماء المفردة للمحور المصنفة ضمنه، مع اقتراح المحور المناسب في حالة عدم تناسبه، وكذلك إضافة ما يرونه مناسباً ولم يرد في المقياس، ومدى مناسبة مقياس الاستجابة أيضاً، كما طلب منهم أيضاً إبداء الرأي حول مدى كفاية المتغيرات الديمغرافية ومناسبة التقسيم الفئوي لها؛ أي المطلوب منهم الحكم على الصدق الظاهري للمقياس.

وبعد دراسة الردود تم تعديل الصورة الأولية للمقياس ليشمل ٣٩عبارة وزعت على أربعة محاور هي: أسباب المشكلة السكانية، آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع، تنظيم النسل في الأسرة، برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها.

الصدق العاملي: Factor Validity

تم حساب التحليل العاملي **Factor Analysis** لمقياس الاتجاهات من أجل التأكد من العوامل المشتركة، حيث تم تدوير المحاور تدويراً متعامداً باستخدام طريقة فريماكس **Varimax**، وقد أسفر التحليل العاملي لاستجابات عينة استطلاعية مكونة من١٥٠ معلمة. (٧٥ معلمة في المرحلة الابتدائية، و٤٠ معلمة في المرحلة المتوسطة، ٣٥ معلمة في المرحلة الثانوية) على مقياس الاتجاهات، عن الآتي:

- وزعت عبارات المقياس بعد عملية التدوير في أربعة عوامل، راوحت قيمة الجذر الكامن لها بين ٣,٨٧٢ و ٢,٦٥٤، وهذه القيم بحسب محك كايزر **criterion Kaisers** تصنف العوامل الأربعة بأنها عوامل من الدرجة الأولى (الجذر الكامن أكبر من الواحد الصحيح)، فسرت ٦٠,٤٩ ٪ من حجم التباين الكلي للمقياس، وهي كمية معقولة من التباين المفسر.

- حصول٣٣ عبارة في مقياس الاتجاهات على أعلى نسب تشبع ضمن العامل الذي شمل حزمة العبارات التي صنف معها سابقاً، ووافق المحكمون على انتمائها إلى تلك الحزمة، دون أن تقل هذه النسب عن ٠,٣ وهي النسبة المقبولة إحصائياً بحسب محك جلفورد **criterion Guilfor** لتشبع العبارة بأحد العوامل [٧١].

- تم نقل عبارة "أعتقد أن تربية عدد أقل من الأبناء لا تختلف عن تربية عدد كبير منهم" في العامل الأول بدلاً من العامل الثاني، التي تم تصنيفها في السابق مع العبارات نفسها التي حصلت على أعلى تشبع فيه، وبعد مراجعة عدد من المحكمين في تصنيف التحليل العاملي للعبارة تم الاتفاق على نقلها إلى العامل الأول الذي أعطاها نتائج التحليل العاملي أعلى تشبع فيه.

- تم حذف خمس عبارات حصلت على تشبعات أقل من ٠,٣ في العوامل الأربعة.

وعلى هذا أعد المقياس في صورته النهائية ليحوي ٣٤ عبارة، وزعت على أربعة محاور على النحو التالي: أسباب المشكلة السكانية وتضمن ١٤عبارة، آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع، وتضمن ٨ عبارات، تنظيم النسل في الأسرة وتضمن ٤ عبارات، برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها وتضمن ٨ عبارات، إضافة إلى الرسالة الموجهة للمعلمات. أما

مقياس تدرج الإجابة فأصبح مكوناً من خمسة خيارات هي: موافقة تماماً، موافقة، لست متأكدة، غير موافقة، غير موافقة تماماً.

٧ – ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من أن أدوات الدراسة تعطي النتائج نفسها إذا ما طبقت أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة، تم حساب معامل ارتباط مقياس الاتجاهات، باتباع طريقة إعادة الاختبار؛ حيث طبق المقياس على ٩٣ معلمة من مختلف مراحل التعليم العام، ثم أعيد التطبيق للمقياس بعد أربعة عشر يوماً على أفراد العينة أنفسهم مرة أخرى، وبعد جمع درجات المقياس على مستوى الكل والجزء في التطبيقين ولكل فرد، تم إيجاد الثبات عن طريق إيجاد معامل الارتباط بحسابه من القيمة التامة لمعامل ارتباط بيرسون **Pearson Correlation coefficient**، فكانت قيم الارتباط للمقياس ككل ٠,٧١٣، في حين بلغت قيم معاملات الارتباط لكل محور من محاور مقياس الاتجاهات: أسباب المشكلة السكانية، آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع، تنظيم النسل في الأسرة، برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها ٠,٦٨٥، ٠,٦١٣، ٠,٦٠١، ٠,٦٥٥على التوالي، ومعاملات الارتباط هذه تعد من الوجهة الإحصائية مقبولة ودالة إحصائياً، ولعل السبب في انخفاض قيم الارتباط إلى الحد الذي توصف فيه العلاقة بأنها من حيث قوة الارتباط متوسطة بحسب تصنيف هنكل **Hinkle** [٧٢] مرجعه إلى الطريقة المحسوبة بها؛ إذ إن علماء المنهجية يذهبون إلى أن حساب معامل الثبات بطريقة الإعادة يقلل أو يبخس مقدار قيمة الارتباط مقارنة بحسابه بالطرق الأخرى [٧٣]، وهو ما تأكد بالفعل، فعند إعادة حساب معامل الثبات لأفراد هذه العينة أنفسهم، بطريقة ألفا كرنباخ **Alpha Cronbach**، جاءت القيم للمقياس على مستوى الكل والجزء أعلى من القيم الناتجة عند حساب الثبات بطريقة الإعادة كما يتضح من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)
قيم معاملات الارتباط لكل محور من محاور مقياس الاتجاهات عند إعادة حساب معامل الثبات للعينة نفسها بطريقة ألفا كرنباخ لتحديد ثبات المقياس

مقياس الاتجاهات			
المحور	قيمة معامل الارتباط N = ٩٣	مستوى الدلالة الفعلية	مستوى الدلالة الإحصائية عند ٠,٠٥
١- أسباب المشكلة السكانية	٠,٧٧٧	٠,٠٠٠٠	دال
٢- آثار المشكلة السكانية على الفرد والأسرة والمجتمع	٠,٧٥٣	٠,٠٠٠٠	دال
٣- تنظيم النسل في الأسرة	٠,٦٨٢	٠,٠٠٠٠	دال
٤- برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها	٠,٦٩٥	٠,٠٠٠٠	دال
مقياس الاتجاهات	**٠,٧٦١**	**٠,٠٠٠٠**	**دال**

ومن خلال النظر في الجدول السابق يتضح أن قيم ألفا للمقياس ككل أو حتى على مستوى كل محور تدل على ثبات الأداة بدرجة معقولة ومقبولة للاطمئنان إلى نتائج هذه الدراسة.

٨ - مفتاح التصحيح:

تم تصحيح استجابات العينة على مقياس الاتجاهات وفق ما يلي:

١ - منح قيمة عددية لكل خيار من الخيارات الخمسة المتاحة أمام كل فقرة من فقرات المقياس التي تمت الاستجابة لها على النحو التالي:

الجدول رقم (٢)
القيم العددية لكل خيار من خيارات درجة الموافقة

نوع العبارة	غير موافق تماماً	غير موافق	لست متأكدة	أوافق	أوافق تماماً
العبارات الموجبة	١	٢	٣	٤	٥
العبارات السالبة	٥	٤	٣	٢	١

٢ – أما بالنسبة للعبارة المتروكة (**Missing**) فقد تم تحييدها من خلال عدم منحها أي قيمة واستخراج متوسطها بحسب المستجيبات فعلياً عليها.

٣ – تم التعامل مع متوسط القيم العددية الواقعة في المدى بين أعلى قيمة وأقل قيمة، يمكن أن تأخذها العبارة وفق الآتي(٧):

- بالنسبة للعبارات الموجبة: من ١–١,٨٠ لا أوافق تماماً، من ١,٨١–٢,٦٠ لا أوافق، من ٢,٦١– ٣,٤ لست متأكدة، من ٣,٤١– ٤,٢ موافقة، ٤,٢١– ٥ موافقة تماماً.
- فيما سيتم التعامل مع العبارات السالبة وفق الآتي: من ١–١,٨٠ أوافق تماماً، من ١,٨١–٢,٦٠ أوافق، من ٢,٦١– ٣,٤ لست متأكدة، من ٣,٤١ – ٤,٢ لا أوافق، ٤,٢١ – ٥ لا أوافق تماماً.

٤ – إن معيار الحكم على اتجاهات أفراد العينة سيتم وفق الآتي: من ٥ – ٣,٤ إيجابي، ومن ٣,٤ – ٢,٦ حيادي، ومن ٢,٦– ١ سلبي.

٩ – الأساليب الإحصائية:

بعد ترميز البيانات ورصدها في جداول برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) قامت الباحثة بمعالجتها إحصائياً لحساب:

- النسب المئوية لكل عبارة من عبارات مقياس الاتجاهات تبعاً لدرجة الموافقة على الإجابة في مقياس الاستجابة.
- المتوسط الحسابي لكل عبارة ولكل محور من محاور مقياس الاتجاهات، وكذلك لكل عبارة وانحرافها المعياري، وترتيب العبارات والمحاور ترتيباً تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها.
- اختبار "ت" (**T-tst**) واختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) للتحقق من صحة الفروض، ثم اختبار توكي (**Tukey**) عندما

---

(٧) لتحديد طول الخلية تم إيجاد المدى بطرح أعلى قيمة يمكن أن تأخذها العبارة من أقل قيمة يمكن أن تأخذها العبارة؛ أي ٥ – ١ = ٤، ثم قسمة الناتج على عدد تدرجات المقياس، ليصبح ٥÷٤= ٠,٨، ولتحديد طول الخلية الأولى تم إضافة الناتج إلى أقل قيمة يمكن أن تأخذها العبارة، وتتكرر عملية الإضافة للوصول إلى أعلى قيمة يمكن أن تأخذها العبارة.

تكون قيمة ف (F) ذات دلالة إحصائية، وذلك للمقارنة البعدية، وقد حدد مستوى دلالة (٠,٠٥) لرفض الفرض الصفري أو قبوله.

١٠ – تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

إجابة السؤال الثاني:

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني الذي نص على "ما اتجاه معلمات التعليم العام في المملكة العربية السعودية نحو التَّربية السُّكَّانيَّة؟" تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالاتجاه نحو التَّربية السُّكَّانيَّة بحسب المحاور التالية: أسباب المشكلة السكانية، آثار المشكلة السكانية على الفرد والأسرة والمجتمع، تنظيم النسل، موضوعات التَّربية السُّكَّانيَّة وبرامجها.

ويبين الجدول رقم (٣) أن قيمة المتوسط الإجمالي لجميع المحاور الأربعة (٣,٧٠)، وهي قيمة مقابلة لخيار الإجابة بدرجة "موافق"، مما يعني أن موقف أفراد العينة نحو التَّربية السُّكَّانيَّة التي شملها المقياس ككل كان موقفاً إيجابياً، وبالنظر في تفصيل النسب المئوية لاستجابات المعلمات على مستوى المقياس ككل يلاحظ أن (١,٩٢٪) و(٤٧,٣٣٪) من أفراد عينة الدراسة أظهرن "موافقة تامة"،"وموافقة" على التوالي نحو التَّربية السُّكَّانيَّة التي شملها المقياس، في حين كانت نسبة من كان لهن موقف سلبي؛ أي إعطاء استجابات بعدم الموافقة وعدم الموافقة تماماً (١,٢٣٪) مجتمعة، أما الأفراد الذين كان لهم موقف حيادي نحو قضايا المقياس فقد شكلوا نسبة (٤٩,٥٢٪) من خلال إعطاء استجابة "لست متأكدة".

وعلى مستوى المحاور فرادى جاء محور برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها في المرتبة الأولى بمتوسط قدره (٣,٧٥)؛ مما يعني أن لأفراد العينة موقفاً إيجابياً تجاهه، يليه في الترتيب المحور المرتبط بآثار المشكلة السكانية على الفرد والأسرة والمجتمع بمتوسط قدره ٣,٥٧؛ مما يعني أن لأفراد العينة موقفاً إيجابياً تجاهه، وفي المرتبة الثالثة جاء المحور المرتبط بتنظيم النسل في الأسرة بمتوسط قدره ٣,٣٧، مما يعكس اتجاهاً محايداً نحو القضايا التي تضمنها ذلك المحور، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة المحور المرتبط بأسباب المشكلة السكانية بمتوسط قدره ٣,١١؛ مما يعكس اتجاهاً حيادياً.

الجدول رقم (٣)
قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة نحو التَّربية السُّكَّانيَّة للمقياس ككل ولكل محور والنسب المئوية لها

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	عدد المعلمات	النسبة المئوية	ترتيب المحاور
١- أسباب المشكلة السكانية	٣,١١	٠,٦٠	لا أوافق تماماً: (من ١ إلى ١,٨٠)	١٣	١,٧٨ ٪	٤
			لا أوافق: (من ١,٨١ إلى ٢,٦٠)	١٣٣	١٨,٢٤٪	
			لست متأكدة: (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠)	٣٣٤	٤٥,٨٢٪	
			موافقة: (من ٣,٤١ إلى ٤,٢)	٢٢٨	٣١,٢٨٪	
			موافقة تماماً: (من ٤,٢١ إلى ٥)	٢١	٢,٨٨٪	
			الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
٢- آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع.	٣,٥٧	٠,٧٠	لا أوافق تماماً: (من ١ إلى ١,٨٠)	٩	١,٢٤٪	٢
			لا أوافق: (من ١,٨١ إلى ٢,٦٠)	٥٧	٧,٨٢٪	
			لست متأكدة: (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠)	٢٢١	٣٠,٣٢ ٪	
			موافقة: (من ٣,٤١ إلى ٤,٢)	٢٩٤	٤٠,٣٢٪	
			موافقة تماماً: (من ٤,٢١ إلى ٥)	١٤٨	٢٠,٣٠٪	
			الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
٣- اتجاهات المعلمات حول تنظيم النسل في الأسرة.	٣,٣٧	٠,٦٣	لا أوافق تماماً: (من ١ إلى ١,٨٠)	١١	١,٥٢٪	٣
			لا أوافق: (من ١,٨١ إلى ٢,٦٠)	٧٤	١٠,١٥٪	
			لست متأكدة: (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠)	٢٧٩	٣٨,٢٧٪	
			موافقة: (من ٣,٤١ إلى ٤,٢)	٢٩٠	٣٩,٧٨٪	
			موافقة تماماً: (من ٤,٢١ إلى ٥)	٧٥	١٠,٢٨٪	
			الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	

تابع/ الجدول رقم (٣)
قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة نحو التَّربية السُّكَّانيَّة للمقياس ككل ولكل محور والنسب المئوية لها

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	عدد المعلمات	النسبة المئوية	ترتيب المحاور
٤- اتجاهات المعلمات نحو موضوعات التَّربية السُّكَّانيَّة.	٣,٧٥	٠,٥١	لا أوافق تماماً: (من ١ إلى ١,٨٠)	٠	٠,٠	١
			لا أوافق: (من ١,٨١ إلى ٢,٦٠)	١٨	٢,٤٧٪	
			لست متأكدة: (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠)	١٥٤	٢١,١٢٪	
			موافقة: (من ٣,٤١ إلى ٤,٢)	٤٢١	٥٧,٧٥٪	
			موافقة تماماً: (من ٤,٢١ إلى ٥)	١٣٦	١٨,٦٦٪	
			الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
المقياس ككل	٣,٧٠	٠,٣٦	لا أوافق تماماً: (من ١ إلى ١,٨٠)	٠	٠,٠	
			لا أوافق: (من ١,٨١ إلى ٢,٦٠)	٩	١,٢٣٪	
			لست متأكدة: (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠)	٣٦١	٤٩,٥٢٪	
			موافقة: (من ٣,٤١ إلى ٤,٢)	٣٤٥	٤٧,٣٣٪	
			موافقة تماماً: (من ٤,٢١ إلى ٥)	١٤	١,٩٢٪	
			الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	

ويوضح الجدول رقم (٤) العبارات الحاصلة على أعلى خمسة متوسطات حسابية لاستجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات، حيث يلاحظ أن العبارات الخمس الحاصلة على أعلى متوسطات حسابية تنتمي للمحاور الأربعة بواقع عبارة واحدة في كل محور باستثناء المحور الثالث المرتبط بتنظيم النسل في الأسرة الذي حاز على عبارتين. كما يتبين أن أفراد عينة الدراسة قد وقفوا موقفاً إيجابياً من جميع العبارات التي شملها الجدول بمتوسطات راوحت بين ٤,٣٤ و٤,٠٥.

الجدول رقم (٤)
ترتيب العبارات الحاصلة على أعلى خمسة متوسطات حسابية تنازلياً في مقياس الاتجاهات

رقم العبارة في المقياس	العبارة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	عدد المعلمات	النسبة المئوية	الترتيب على مستوى المقياس
١٢	أرى أن العائلة السعيدة هي التي يوجد بها أطفال ذكور فقط.	١- أسباب المشكلة السكانية	٤,٣٤	٠,٧٤	لا أوافق تماماً (٥)	٣٢٧	٤٤,٩٪	١
					لا أوافق (٤)	٣٤٦	٤٧,٥٪	
					لست متأكدة (٣)	٣٣	٤,٥٪	
					موافقة (٢)	٨	١,١٪	
					موافقة تماماً (١)	١٢	١,٦٪	
					فاقد	٣	٠,٤٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
٢٣	أؤمن بأن تنظيم النسل في الأسرة لا يتعارض مع الدين الإسلامي.	٣ - اتجاهات المعلمات حول تنظيم النسل في الأسرة	٤,١٩	٠,٩١	لا أوافق تماماً (١)	١٥	٢,١٪	٢
					لا أوافق (٢)	٣٦	٤,٩٪	
					لست متأكدة (٣)	٤٩	٦,٧٪	
					موافقة (٤)	٣١٩	٤٣,٨٪	
					موافقة تماماً (٥)	٣٠٧	٤٢,١٪	
					فاقد	٣	٠,٤٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
٣٤	في رأيي أن موضوعات التَّربية السُّكَّانيَّة تنمي الشعور بالمسؤولية نحو المجتمع.	٤ - اتجاهات المعلمات نحو موضوعات التربية السكانية	٤,١٣	٠,٨٠	لا أوافق تماماً (١)	١٢	١,٦٪	٣
					لا أوافق (٢)	١٧	٢,٣٪	
					لست متأكدة (٣)	٦٩	٩,٥٪	
					موافقة (٤)	٣٩٨	٥٤,٦٪	
					موافقة تماماً (٥)	٢٣٣	٣٢,٠٪	
					فاقد	٠	٠,٠٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	

تابع/ الجدول رقم (٤)
ترتيب العبارات الحاصلة على أعلى خمسة متوسطات حسابية تنازلياً في مقياس الاتجاهات

رقم العبارة في المقياس	العبارة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	عدد المعلمات	النسبة المئوية	الترتيب على مستوى المقياس
٢٠	في رأيي أن صغر حجم الأسرة يساعد على التمتع بمستوى اقتصادي أفضل.	٢ – آثار المشكلة السكانية على رفاهية الأسرة والمجتمع	٤,١٠	٠,٩٨	لا أوافق تماماً (١)	١٥	٢,١٪	٤
					لا أوافق (٢)	٦٠	٨,٢٪	
					لست متأكدة (٣)	٥٠	٦,٩٪	
					موافقة (٤)	٣١٤	٤٣,١٪	
					موافقة تماماً (٥)	٢٨٥	٣٩,١٪	
					فاقد	٥	٠,٦٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
٢٥	أعتقد أن من يتبع إحدى طرق تنظيم النسل مذنب دينياً.	٣ – اتجاهات المعلمات حول تنظيم النسل في الأسرة	٤,٠٥	٠,٩٤	لا أوافق تماماً (٥)	٢٥٣	٣٤,٧٪	٥
					لا أوافق (٤)	٣٢٢	٤٤,٢٪	
					لست متأكدة (٣)	١٠٢	١٤,٠٪	
					موافقة (٢)	٢٣	٣,٢٪	
					موافقة تماماً (١)	٢٢	٣,٠٪	
					فاقد	٧	١,٠٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	

أما الجدول رقم (٥) فيبين العبارات الحاصلة على أقل خمسة متوسطات حسابية لاستجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات حيث يلاحظ أن هناك أربع عبارات وقف منها أفراد العينة موقفاً سلبياً بقيم متوسطات راوحت بين ١,٩٧ و ٢,٤٧، فيما أبدوا موقفاً محايداً من العبارة الخامسة بمتوسط ٢,٦٨، كما يلاحظ أن هناك أربع عبارات من العبارات الخمس تنتمي للمحور المرتبط

بأسباب المشكلة السكانية، وعبارة واحدة تنتمي إلى المحور الثالث المرتبط بتنظيم النسل في الأسرة.

الجدول رقم (٥)

ترتيب العبارات الحاصلة على أقل خمسة متوسطات حسابية تصاعدياً في مقياس الاتجاهات

رقم العبارة في المقياس	العبارة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	عدد المعلمات	النسبة المئوية	الترتيب على مستوى المقياس
٤	من الأفضل للفتاة أن تتزوج مبكراً.	١- أسباب المشكلة السكانية	١,٩٧	١,٠٦	لا أوافق تماماً (٥)	١٩	٢,٦٪	٣٤
					لا أوافق (٤)	٧٩	١٠,٨٪	
					لست متأكدة (٣)	٤١	٥,٦٪	
					موافقة (٢)	٣٠٦	٤٢,٠٪	
					موافقة تماماً (١)	٢٧٩	٣٨,٣٪	
					لم يحدد	٥	٠,٧٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
٣	أؤمن بأهمية أن يكون للإنسان ابن ذكر يحمل اسم الأسرة إلى أجيال قادمة.	١- أسباب المشكلة السكانية	٢,٢٨	١,٢٨	لا أوافق تماماً (٥)	٦٢	٨,٥٪	٣٣
					لا أوافق (٤)	١٠٢	١٤,٠٪	
					لست متأكدة (٣)	٤٢	٥,٨٪	
					موافقة (٢)	٢٨٦	٣٩,٢٪	
					موافقة تماماً (١)	٢٣١	٣١,٧٪	
					لم يحدد	٦	٠,٨٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	

تابع/ الجدول رقم (٥)
ترتيب العبارات الحاصلة على أقل خمسة متوسطات حسابية تصاعدياً في مقياس الاتجاهات

رقم العبارة في المقياس	العبارة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	عدد المعلمات	النسبة المئوية	الترتيب على مستوى المقياس
٢٤	أؤمن بأن هناك طرقاً أفضل من تنظيم النسل لحل مشكلة الانفجار السكاني.	٣ - اتجاهات المعلمات حول تنظيم النسل في الأسرة	٢,٣٧	١,٠٤	لا أوافق تماماً (٥)	٢٥	٣,٤٪	٣٢
					لا أوافق (٤)	٩٦	١٣,٢٪	
					لست متأكدة (٣)	١٣٤	١٨,٤٪	
					موافقة (٢)	٣٣٤	٤٥,٨٪	
					موافقة تماماً (١)	١٣٦	١٨,٧٪	
					لم يحدد	٤	٠,٥٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
٦	أرى أن إنجاب طفلين لا يعد كافياً للأسرة.	١- أسباب المشكلة السكانية	٢,٤٧	١,٢٨	لا أوافق تماماً (٥)	٥٣	٧,٣٪	٣١
					لا أوافق (٤)	١٤٧	٢٠,٢٪	
					لست متأكدة (٣)	٧٨	١٠,٧٪	
					موافقة (٢)	٢٤٦	٣٣,٧٪	
					موافقة تماماً (١)	١٩٦	٢٦,٩٪	
					لم يحدد	٩	١,٢٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	
١٠	أعتقد أن زيادة عدد أبنائي (حالياً أو مستقبلاً) مصدر اعتزاز وافتخار في محيطي الاجتماعي.	١- أسباب المشكلة السكانية	٢,٦٨	١,٢٥	لا أوافق تماماً (٥)	٤٦	٦,٣٪	٣٠
					لا أوافق (٤)	٢٠٣	٢٧,٨٪	
					لست متأكدة (٣)	١٠٠	١٣,٧٪	
					موافقة (٢)	٢٣١	٣١,٧٪	
					موافقة تماماً (١)	١٤٨	٢٠,٣٪	
					لم يحدد	١	٠,١٪	
					الإجمالي	**٧٢٩**	**١٠٠٪**	

إجابة السؤال الثالث:

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث الذي نص على: "هل هناك فرق أو ارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ في اتجاه المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة يرجع إلى متغير: المرحلة التعليمية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء ونوع الجنس لهم، تعليم الزوج"، تم التحقق من صحة فرض الدراسة الثاني المتعلق به، الذي نص على: "لا يوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ في اتجاهات معلمات التعليم العام نحو التَّربية السُّكَّانيَّة يمكن أن تعزى للاختلاف في متغير: المرحلة التعليمية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء ونوع الجنس لهم، تعليم الزوج". وذلك بحساب المتوسطات لاستجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات، ومن ثم إجراء اختبار "ت" (**T-tst**) للمتغيرات ثنائية المستوى واختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA** للمتغيرات ذات المستوى الأكثر من اثنين.

وقد جاءت نتائج قيمة (ف) لتشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية بين اتجاهات معلمات التعليم العام نحو التَّربية السُّكَّانيَّة بحسب المتغيرات التعليمية: المرحلة، المؤهل، سنوات الخبرة، وكذلك بالنسبة لمتغير التخصص للمجموع الكلي لمقياس الاتجاهات ولجميع الأبعاد باستثناء البعد المرتبط بأسباب المشكلة السكانية كما يتضح من الجدول رقم (٦)، حيث جاءت قيمة (ف) دالة بمقدار ٢,٥٩٧ عند مستوى دلالة فعلية ٠,٠٠٥ ومستوى دلالة إحصائية ٠,٠٥.

الجدول رقم (٦)
نتائج تحليل التباين لدلالة الفرق بين استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الاتجاهات التي تُعزى إلى متغير التخصص

المجال الرئيسي	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية الفعلية	الدلالة الإحصائية عند ٠,٠٥
١- أسباب المشكلة السكانية	بين المجموعات	٧,٢٣٨	٧	١,٠٣٤	٢,٩٥٧	٠,٠٠٥	دالة
	داخل المجموعات	٢٣٩,٨٨٣	٦٨٦	٠,٣٥			
	الكل	٢٤٧,١٢	٦٩٣				
٢- آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع.	بين المجموعات	١,٣٢٢	٧	٠,١٨٩	٠,٣٧٦	٠,٩١٦	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٤٤,٠٩٧	٦٨٦	٠,٥٠٢			
	الكل	٣٤٥,٤١٨	٦٩٣				
٣- تنظيم النسل في الأسرة.	بين المجموعات	٢,٧٤٧	٧	٠,٣٩٢	٠,٩٧٧	٠,٤٤٧	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٧٥,٥٢١	٦٨٦	٠,٤٠٢			
	الكل	٢٧٨,٢٦٨	٦٩٣				
٤- برامج التَّربية السُّكانيَّة وموضوعاتها.	بين المجموعات	١,٢٥٦	٧	٠,١٧٩	٠,٦٧٤	٠,٦٩٤	غير دالة
	داخل المجموعات	١٨٢,٥٦٢	٦٨٦	٠,٢٦٦			
	الكل	١٨٣,٨١٨	٦٩٣				
المقياس ككل	بين المجموعات	١,٧١٤	٧	٠,٢٤٥	١,٨٠٥	٠,٠٨٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٩٣,١٠٦	٦٨٦	٠,١٣٦			
	الكل	٩٤,٨٢	٦٩٣				

ولتحديد الفروق البينية بين المتوسطات في محور أسباب المشكلة السكانية العائدة لمتغير التخصص، استخدمت الباحثة اختبار توكي **Tukey** الذي كشفت نتائجه عما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات معلمات الدراسات الإسلامية ومعلمات اللغة الإنجليزية في المحور الأول المرتبط بأسباب المشكلة السكانية لصالح متوسطات استجابات معلمات اللغة الإنجليزية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات معلمات اللغة العربية ومعلمات اللغة الإنجليزية في المحور الأول المرتبط بأسباب

المشكلة السكانية لصالح متوسطات استجابات معلمات اللغة الإنجليزية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمات العامات ومعلمات اللغة الإنجليزية في المحور الأول المرتبط بأسباب المشكلة السكانية لصالح متوسطات معلمات اللغة الإنجليزية.

أما بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية: الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء ونوع الجنس لهم، تعليم الزوج، فقد كشفت نتائج اختبار " ت " لاستجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، أن قيمة " ت " كانت غير دالة بالنسبة للمجموع الكلي لمقياس الاتجاهات ولجميع المحاور باستثناء المحور الأول المرتبط بأسباب المشكلة السكانية لصالح فئة غير المتزوجات؛ إذ بلغت قيمة "ت" (٢,٧١٨) وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ كما يتضح من الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧)

نتائج اختبار " ت" لدلالة الفرق بين استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الاتجاهات التي تُعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية

المجال الرئيسي	الحالة الاجتماعية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية الفعلية	الدلالة الإحصائية عند ٠,٠٥
١- أسباب المشكلة السكانية	غير متزوجة	٧٩	٣,٣٠٩٧	٠,٧٠٠١٦	٢,٧١٨	٠,٠٠٨	دالة
	متزوجة	٦٤٦	٣,٠٨٦٧	٠,٥٨٦٧٣			
٢- آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع	غير متزوجة	٧٩	٣,٥٠٧٢	٠,٧١٦٣١	-٠,٨٤٥	٠,٤٠٠	غير دالة
	متزوجة	٦٤٦	٣,٥٧٩٢	٠,٧٠٨٥٣			
٣- تنظيم النسل في الأسرة	غير متزوجة	٧٩	٣,٣٣٨٨	٠,٦٥٦٧٣	-٠,٥٤٨	٠,٥٨٥	غير دالة
	متزوجة	٦٤٦	٣,٣٨١٥	٠,٦٣٠٠٧			
٤- برامج التربية السكانية وموضوعاتها	غير متزوجة	٧٩	٣,٧٥٣٨	٠,٤٩٢٧٨	-٠,٠٢٩	٠,٩٧٧	غير دالة
	متزوجة	٦٤٦	٣,٧٥٥٥	٠,٥١٢٥٧			
المقياس ككل	غير متزوجة	٧٩	٣,٤٦٤١	٠,٣٨١٨٥	١,٥٣٣	٠,١٢٨	غير دالة
	متزوجة	٦٤٦	٣,٣٩٤٦	٠,٣٦٦٣٥			

كما يتبين من الجدول رقم (٨) الخاص بنتائج تحليل التباين لاستجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات تبعاً لمتغير عدد الأبناء أن "ف" كانت دالة بالنسبة للمجموع الكلي لمقياس الاتجاهات وللمحور الرابع المرتبط ببرامج التربية السكانية وموضوعاتها، بقيم عددية (٢,٧٩٢) و(٣,٣٥٨) على التوالي.

الجدول رقم (٨)

نتائج تحليل التباين لدلالة الفرق بين استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الاتجاهات التي تُعزى إلى متغير عدد الأبناء

المجال الرئيسي	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية الفعلية	الدلالة الإحصائية عند ٠,٠٥
١- أسباب المشكلة السكانية	بين المجموعات	٢,٠٥٢	٣	٠,٦٨٤	١,٩٢٧	٠,١٢٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٣٦,٣٦٨	٦٦٦	٠,٣٥٥			
	الكل	٢٣٨,٤٢	٦٦٩				
٢- آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع.	بين المجموعات	١,٢٨	٣	٠,٤٢٧	٠,٨٧٢	٠,٤٥٥	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٢٥,٩٨٣	٦٦٦	٠,٤٨٩			
	الكل	٣٢٧,٢٦٣	٦٦٩				
٣- تنظيم النسل في الأسرة.	بين المجموعات	٢,١٤٥	٣	٠,٧١٥	١,٧٧٩	٠,١٥	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٦٧,٦٨١	٦٦٦	٠,٤٠٢			
	الكل	٢٦٩,٨٢٦	٦٦٩				
٤- برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها.	بين المجموعات	٢,٥٨٦	٣	٠,٨٦٢	٣,٣٥٨	٠,٠١٩	دالة
	داخل المجموعات	١٧٠,٩٩٤	٦٦٦	٠,٢٥٧			
	الكل	١٧٣,٥٨	٦٦٩				
المقياس ككل	بين المجموعات	١,١٣٧	٣	٠,٣٧٩	٢,٧٩٢	٠,٠٤	دالة
	داخل المجموعات	٩٠,٤١٩	٦٦٦	٠,١٣٦			
	الكل	٩١,٥٥٦	٦٦٩				

ولتحديد الفروق البينية بين المتوسطات لمقياس الاتجاهات ككل وللمحور الذي كشف تحليل التباين عن وجود فروق إحصائية بين متوسطات المعلمات

عائدة لمتغير عدد الأبناء، استخدمت الباحثة اختبار توكي **Tukey** الذي أوضحت نتائجه ما يلي:

- لم يرجع اختبار توكي **Tukey** الفروق بالنسبة للمجموع الكلي إلى أي من الفئات الأربع لمتغير عدد الأبناء.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسط المعلمات اللاتي لديهن أقل من ٣ أبناء وبين متوسط المعلمات اللاتي لديهن ما بين ٣ إلى ٥ أطفال في اتجاهاتهن نحو المحور المرتبط ببرامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها، لصالح من لديهن أقل من ٣ أبناء.
- يوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسط المعلمات اللاتي لديهن أقل من ٣ أبناء وبين متوسط المعلمات اللاتي لديهن أكثر من ٥ أبناء نحو المحور المرتبط ببرامج التربية السكانية وموضوعاتها لصالح من لديهن أقل من ٣ أبناء.

فيما أظهرت نتائج تحليل البيانات أن قيمة (ف) غير دالة بالنسبة لمتغير جنس الأبناء للمجموع الكلي ولكل بعد من الأبعاد الأربعة، ويعني ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات المعلمات تُعزى لاختلاف جنس الأبناء.

كما يوضح الجدول رقم (٩) أن قيمة (ف) غير دالة عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للمجموع الكلي لمقياس الاتجاهات بالنسبة لمتغير تعليم الزوج وكذلك على مستوى كل محور من محاور المقياس الأربعة، باستثناء المحور المرتبط ببرامج التربية السكانية وموضوعاتها؛ حيث بلغت قيمة ف ٢,٩٣٧ عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠٥.

الجدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين لدلالة الفرق بين استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الاتجاهات التي تُعزى إلى متغير تعليم الزوج

المجال الرئيسي	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية الفعلية	الدلالة الإحصائية عند ٠,٠٥
١- أسباب المشكلة السكانية	بين المجموعات	٠,٦٦٢	٤	٠,١٦٦	٠,٤٨٢	٠,٧٤٩	غير دالة
	داخل المجموعات	٢١٠,٨٣٩	٦١٤	٠,٣٤٣			
	الكل	٢١١,٥٠١	٦١٨				
٢- آثار المشكلة السكانية على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع.	بين المجموعات	١,٥٣٢	٤	٠,٣٨٣	٠,٧٨٦	٠,٥٣٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٩٩,١٣٢	٦١٤	٠,٤٨٧			
	الكل	٣٠٠,٦٦٤	٦١٨				
٣- تنظيم النسل في الأسرة.	بين المجموعات	١,٧٨١	٤	٠,٤٤٥	١,١٢٨	٠,٣٤٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٤٢,٤٩٥	٦١٤	٠,٣٩٥			
	الكل	٢٤٤,٢٧٦	٦١٨				
٤- برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها.	بين المجموعات	٣,٠١٦	٤	٠,٧٥٤	٢,٩٣٧	٠,٠٢	دالة
	داخل المجموعات	١٥٧,٦١٣	٦١٤	٠,٢٥٧			
	الكل	١٦٠,٦٢٩	٦١٨				
المقياس ككل	بين المجموعات	٠,٦٢٤	٤	٠,١٥٦	١,١٩	٠,٣١٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٠,٤٣٦	٦١٤	٠,١٣١			
	الكل	٨١,٠٦	٦١٨				

ولتحديد الفروق البينية بين متوسطات استجابات المعلمات في محور برامج التربية السكانية وموضوعاتها، العائدة إلى متغير تعليم الزوج، استخدمت الباحثة اختبار توكي **Tukey** الذي كشفت نتائجه عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المتزوجات من أفراد حاصلين على درجة البكالوريوس وبين متوسطات المعلمات المتزوجات من أفراد حاصلين على شهادة المرحلة المتوسطة في اتجاههن نحو برامج التربية السكانية وموضوعاتها، لصالح المعلمات المتزوجات بأفراد حاصلين على درجة البكالوريوس.

وفي ضوء النتائج السابقة تقبل أجزاء الفرض الأول المتعلق بالمرحلة، المؤهل، سنوات الخبرة، التخصص، الحالة الاجتماعية، نوع الجنس، تعليم الزوج، وكذلك الإجابة بلا على الجزء المتعلق بمتغير عدد الأبناء على المستوى الكلي للمقياس، في حين نرفض أجزاء الفرض المتعلق بمتغير التخصص ومتغير الحالة الاجتماعية في محور أسباب المشكلة السكانية، ومتغير عدد الأبناء بالنسبة لمحور برامج التربية السكانية وموضوعاتها، ومتغير تعليم الزوج بالنسبة لمحور تنظيم النسل في الأسرة، والإجابة بنعم على الأجزاء المتعلقة بجميع المتغيرات في بقية المحاور.

مناقشة نتائج مقياس الاتجاهات:

يتضح من قيمة المتوسط الحسابي لجميع محاور مقياس الاتجاهات البالغة ٣,٤٥، أن اتجاهات المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة التي شملها المقياس جاءت إيجابية بدرجة "موافق"، كما أن القيمة المفردة لمتوسط محورين من المحاور الأربعة لمقياس الاتجاهات هما: محور برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها، ومحور الآثار الناجمة عن المشكلة السكانية قد وقف منها أفراد العينة الموقف نفسه، حيث بلغ متوسط كل منهما تواليا ٣,٧٥ و٣,١١، وكلتا القيمتين تعبر عن اتجاه إيجابي بدرجة "موافق"، فيما جاء اتجاه المعلمات نحو كل من محور تنظيم النسل في الأسرة، ومحور أسباب المشكلة السكانية حيادياً بدرجة استجابة "لست متأكدة".

وتتفق النتيجة السابقة في شطرها الأول المرتبط باتجاهات المعلمات نحو جميع القضايا التي شملها مقياس الاتجاهات مع نتائج دراسة كل من: عريفج (١٩٨٧م)، وعلي (١٩٩٤م)؛ حيث كشفت نتائج تلك الدراسات جميعاً دون استثناء عن اتجاه إيجابي للعينات البحثية على المستوى الكلي للأداة المستخدمة. أما بخصوص الشطر الثاني للنتيجة والمتعلق باتخاذ فئة أفراد العينة موقفاً حيادياً نحو قضايا تنظيم النسل على الرغم مما تؤكده الدراسات التي أجريت بشأن معرفة النساء السعوديات بوسائل تنظيم الأسرة قد وصل

إلى معدلات مرتفعة[٨]؛ فقد يرجع إلى أن الشعور بالحاجة إلى استخدام تلك الوسائل تأثر بعوامل أخرى قد تأتي المواقف المتجذرة في تقاليد المجتمعات الريفية والبدوية من بينها، وهي التي أدت دور الحسم في الطريقة التي تتصرف من خلالها المعلمات إزاء بعض الأمور التي تعد من الأسباب لحدوث المشكلة السكانية مثل الرغبة في تزويج الفتيات مبكراً، الاعتقاد بأهمية إنجاب الذكور لحمل اسم الأسرة لأجيال قادمة، عدم القناعة في أن إنجاب طفلين يعد كافياً للأسرة، ومثل تلك القيم حظيت بمتوسطات راوحت بين ١,٩٦ و٢,٦٨، وهذا يعني وقوف أفراد العينة موقفاً إيجابياً بدرجة موافق من تلك العبارات، ويتفق هذا مع ما أشار إليه الخريف (٢٠٠١م) من أن ممارسة تنظيم الأسرة عند النساء السعوديات يهدف في الغالب إلى المباعدة وليس للحد من عدد الأسرة.

وبالنسبة لسؤال الدراسة الثالث الذي تمت الإجابة عنه باختبار الفرضية الأولى، يلاحظ أن هناك اتفاقاً بين المعلمات على اختلاف المراحل الدراسية والمؤهل التعليمي لهن في مواقفهن من التَّربية السُّكَّانيَّة التي شملها مقياس الاتجاهات، مما يدل على أن متغير المرحلة والمؤهل لم يكونا عاملين مؤثرين على اتجاهات المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة التي تناولها مقياس الاتجاهات، وهو الأمر المستغرب بالنسبة لمتغير المؤهل في ضوء ما كشفت عنه دراسة معوض (١٩٨٧م) من وجود فروق دالة في استجابات أفراد العينة البحثية لدراسته بخصوص موافقتهم على المحاور التي تناولتها الدراسة والمرتبطة بأهمية تنظيم النسل للأسرة وممارسة التنظيم، وعدد الأطفال المرغوب به عائدة للمستوى التعليمي لصالح الأفراد الأكثر حظاً في التعليم، وما أشارت إليه دراسة بومان (Bowman، ١٩٨٥م) من أن البلدان التي تحظى بمتوسط تمدرس

(٨) أشارت دراسة لفرج (٢٠٠١م) إلى أن درجة المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة تقترب من الشمول في مجموعة دول مجلس التعاون؛ حيث تصل إلى أكثر من ٩٠٪ باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تسجل ٨٦,١٪ [٦٥].

أعلى وبنوعية تعليم جيدة سيكون لها نصيب كبير في انخفاض عدد السكان؛ الأمر الذي يستوجب فحص علاقة متغير المؤهل على اتجاهات المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة، وعلى الخصوص المحور المرتبط بتنظيم النسل في الأسرة من قبل باحث آخر. أما بخصوص متغير المرحلة فقد يعد الأمر طبيعياً في ضوء عدم وجود برنامج للتربية السكانية في التعليم العام على مستوى جميع مراحله دون استثناء.

كما تبين نتائج الدراسة أن متغير التخصص متغير غير فاعل في التأثير على اتجاهات المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة على مستوى المجموع الكلي وجميع المحاور باستثناء ما جاء من فروق في الاتجاهات على القضايا المرتبطة بمحور أسباب المشكلة السكانية بين معلمات اللغة الإنجليزية مقارنة بمعلمات اللغة العربية والدراسات الإسلامية والمعلمات العامات لصالح الفئة الأولى، ولعل التعليل الذي قد يضع تفسيراً منطقياً للنتيجة السابقة هو أن معلمات اللغة الإنجليزية يتوفر لهن وسائط اتصال أجنبية تطرح رؤىً مغايرة لما تحمله ثقافة المجتمعات الريفية والبدوية فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بأسباب المشكلة السكانية مثل زواج الفتاة المبكر، وأهمية أن يكون للإنسان ابن ذكر يحمل اسم الأسرة لأجيال قادمة، وتأتي هذه النتيجة في جزئها الأول غير متفقة كلياً مع نتائج جميع الدراسات السابقة بصورة عامة؛ ففي دراسة عريفج (١٩٨٧م) يتبين وجود فروق بين اتجاهات طلاب القسم العلمي والقسم الأدبي في جميع المحاور التي اهتمت الدراسة بقياس اتجاه الطلاب نحوها، وفي دراسة راضي (١٩٩١م) يتضح وجود فروق بصورة عامة بين مجموعة التخصصات الدراسية الأربعة التي تناولتها الدراسة نحو التَّربية السُّكَّانيَّة، وفي دراسة فان بير (Van Peer,2006) تأكد وجود اختلافات دالة إحصائياً عائدة لأثر نوع الخلية الدراسية على اتجاهات الطلاب نحو التَّربية السُّكَّانيَّة التي تناولتها أداة الدراسة (التسامح مع المهاجرين والتضامن مع المسنين)، في حين جاءت متفقة جزئياً مع نتائج دراسة علي (١٩٩٤م) من وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة البحثية تعزى لمتغير التخصص، بالنسبة لمحور أسباب المشكلة

السكانية ولكن – مع اتفاق الدراستين (الحالية ودراسة علي ١٩٩٤م) على وجود فروق في اتجاهات أفراد العينتين المبحوثتين – اختلف موضع الفروق حيث كانت في الدراسة الحالية لصالح تخصص اللغة الإنجليزية مقابل تخصص اللغة العربية والدراسات الإسلامية والتخصص العام، فيما كشفت نتائج دراسة علي (١٩٩٤م) عن فروق لصالح الدراسات الاجتماعية والتربية الفنية.

وبالنسبة لمتغير سنوات الخبرة كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن عدم تأثير هذا المتغير على مواقف المعلمات من التَّربية السُّكَّانيَّة على مستوى المجموع، وكذلك على مستوى جميع المحاور فرادى، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة راضي (١٩٩١م) من أن متغير الخبرة ليس له دور فاعل في اتجاهات المعلمين نحو التَّربية السُّكَّانيَّة.

في حين بينت النتائج وجود تأثير لمتغير الحالة الاجتماعية على اتجاهات المعلمات نحو القضايا التي شملها مقياس الاتجاهات على مستوى المحور المرتبط بأسباب المشكلة السكانية؛ حيث اتضح أن المعلمات غير المتزوجات يقفن موقفاً أكثر إيجابية من نظيراتهن المتزوجات من القضايا المرتبطة بذلك المحور، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المعلمات غير المتزوجات يكن أكثر تحرراً من نظيراتهن المتزوجات من الضغوط الاجتماعية للقيم المتجذرة في المجتمع السعودي المرتبطة بالتَّربية السُّكَّانيَّة، خاصة تلك التي تمنح المرأة قيمتها من خلال دورها الإنجابي.

كما دلت النتائج على وجود فروق في اتجاهات المعلمات نحو القضايا التي شملها مقياس الاتجاهات على مستوى الكل عائدة لمتغير عدد الأبناء، إلا أن اختبار توكي **Tukey** لم يستطع إرجاع هذه الفروق إلى أي فئة من الفئات الأربع التي وزع عليها متغير عدد الأبناء؛ مما يعني أن هناك ارتباطاً بين متغير عدد الأبناء واتجاهات المعلمات نحو التَّربية السُّكَّانيَّة إلا أن الفروق كانت متقاربة إلى الحد الذي لم يستطع معه اختبار توكي **Tukey** إرجاعه إلى أي من الفئات التي وزع عليها المتغير. أما بالنسبة لكل محور على انفراد فقد كشفت النتائج عن وجود اختلاف في اتجاهات المعلمات نحو محور برامج التَّربية السُّكَّانيَّة

وموضوعاتها عائد إلى متغير عدد الأبناء لصالح فئة المعلمات اللواتي لديهن أقل من ٣ أبناء، وقد تبدو النتيجة في شقها الثاني منطقية؛ حيث من المتوقع أن تكون اتجاهات هذه الفئة نحو برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها أكثر إيجابية من بقية الفئات والمتوافق مع ممارساتهن الإنجابية حالياً، كما يبدو.

أما بالنسبة لمتغير جنس الأبناء فلم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمات على مستوى مقياس الاتجاهات ككل، أو على مستوى المحاور فرادى، وقد يعود ذلك إلى أن غالبية المعلمات ينتمين إلى الفئة التي يزيد فيها عدد الأبناء الذكور على الإناث البالغة ٢٨,٤٪ من أفراد العينة، هذا فضلاً أن هناك ٢٣,٢٪ من المعلمات لم يحددن الفئة التي ينتمين إليها، إذ قد يكون من بينهن معلمات ينتمين إلى الفئة التي يزيد فيها عدد أبنائهن الذكور على الإناث، وأن عدم التحديد قد يعود مصدره إلى الرغبة في عدم الإفصاح عن ذلك خوفاً من الحسد.

كما كشف التحليل الإحصائي عن عدم تأثير متغير تعليم الزوج على مواقف المعلمات من التَّربية السُّكَّانيَّة سواء على مستوى المجموع، أو على مستوى جميع المحاور فرادى، باستثناء ما كان من تأثير لمتغير تعليم الزوج على محور برامج التَّربية السُّكَّانيَّة وموضوعاتها؛ حيث دلت النتائج على وجود اختلاف بين اتجاهات المعلمات المتزوجات من أفراد حاصلين على شهادة المرحلة المتوسطة وفئة المعلمات المتزوجات من أفراد حاصلين على درجة البكالوريوس، وتبدو هذه النتيجة منطقية، في جزئها الثاني؛ إذ يوجد فارق في التفكير المؤثر على الزوجة بين الأفراد الحاصلين على شهادة المرحلة المتوسطة والحاصلين على درجة البكالوريوس مقارنة بالأزواج الحاصلين على شهادة الثانوية العامة والحاصلين على درجة البكالوريوس بشأن القضايا التي شملها المحور، في حين يبدو عدم وجود فروق في الاتجاهات للمتزوجات من أفراد حاصلين على المرحلة الابتدائية والحاصلين على درجة البكالوريوس أمراً غير متوقع.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة في جانبها النظري والميداني فإن الباحثة توصي بالآتي:

على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط:

- بناء سياسات سكانية تقوم على الاعتراف الصريح بالمشكلة السكانية، والدعوة إلى مواجهتها، من خلال تبني موقف واضح ومعلن لخفض معدلات الخصوبة، وتحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان.
- وضع استراتيجية سكانية جدية تشمل – إضافة إلى البرامج التي تضمنتها السياسة السكانية التي طرحت مؤخراً في خطة التنمية الثامنة – برامج تنظيم الأسرة، وإعادة توزيع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق وداخلها.
- تحديد أهداف تلك الاستراتيجية بوضوح وموضوعية؛ بحيث يكون من ضمنها:
  - العمل على تخفيض معدلات النمو السكاني.
  - العمل على تحسين الخصائص السكانية للتركيب العمري للسكان والارتقاء بها.
  - العمل على تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان في المملكة.

على مستوى برامج مؤسسات إعداد المعلمات:

- العمل على تضمين التَّربية السُّكَّانيَّة في كليات التربية وإعداد المعلمات برامج تساعد على إكساب المعلمات اتجاهات نحو المشكلة السكانية في المملكة والحلول المناسبة لعلاجها.

على مستوى وزارة التربية والتعليم:

- تطوير معارف المعلمات واتجاهاتهن نحو المسائل السكانية من خلال تصميم برنامج تدريبي لتوعية المعلمات بخطورة المشكلة السكانية وتعديل اتجاهاتهن نحوها.

- تزويد المكتبات المدرسية بمراجع ومصادر حديثة في مجال التَّربية السُّكَّانيَّة.
- تنظيم ورش عمل لإكساب المعلمات المهارات الضرورية وتطويرها لفهم الوضع السكاني السائد في المجتمع وإدراك التطورات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة له.

على مستوى وزارة الثقافة والإعلام:

وضع استراتيجية إعلامية لخدمة التَّربية السُّكَّانيَّة مستندة إلى التراث الإسلامي ومشروع السياسة السكانية الجديد في المملكة؛ ليكون إطاراً عاماً وأساسياً صالحاً لعمل وسائل.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

١ – التل، محمود فضيل، (٢٠٠١م)، **الثقافة السكاني: السكان والتنمية وتنظيم الأسرة**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص١٣.

٢ – الخويت، سمير عبد الوهاب، (١٩٩٣م)، "التربية والتزايد السكاني: دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية في مصر"، **التربية المعاصرة**، ع٢٧، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص١٣٤.

٣ – الشامسي، ميثاء سالم، (٢٠٠٤م)،" السياسة السكانية والتحول الديمغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون"، **المنتدى العربي للسكان**، بيروت، ١٩– ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، الموقع على الإنترنت:
http://www.apf.org.jo/paper.1/htm. تاريخ الزيارة ٢٩/١/١٤٢٦هـ

٤ – محمد، محمد صالح أحمد نبيه، (١٩٩٥م)،" أهمية الثقافة السكانية في إعداد طلبة كلية التربية: دراسة ميدانية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عين شمس، كلية التربية، ص١.

٥ – زيتون، عدنان سلمان، (١٩٩٨م)، **التربية السكانية**، عمان، دار الفجر، ص٣١، ص١٤٢.

٦ – المحرر، (٢٠٠٥م)،" تسعة مليارات سكان العالم عام٢٠٥٠م "، **المعرفة**، الموقع على الإنترنت:
http://www.algazeeri.net/nr/exeres/E3E7B783-6709-400F-89C1-40FEA6C5 B9C5,htm.
تاريخ الزيارة ٣٠ /١/١٤٢٧هـ.

٧ – الخريف، رشود محمد، (٢٠٠٣م)، **السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، الرياض، ب. ن، ص٨١، ص٨٤.

٨ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **البعد الريفي في التنمية الحضرية المستديمة**، الموقع على الإنترنت:
http://www.unhabitat.org/govemingbodies/documents/arabic/k0263112a.doc.

تاريخ الزيارة ١٤٢٦/٧/٢٨هـ.

٩ – المُومني، محمد أحمد عقلة، ومراد، سمير، والإبراهيم، محمد حسين، (١٩٩٧م)، **السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي**، عمان: دار الكندي، ص٩٣، ص٩٤.

١٠– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (٢٠٠٢م)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م**، بيروت، برنامج الأمم المتحدة، ص٣١.

١١– الخفاف، عبد علي، والمُومني، محمد أحمد عقلة، (٢٠٠١م)، **جغرافيا السكان: دراسة في أدب السكان وديمغرافية الوطن العربي**، إربد، دار الكندي للنشر، ص٢٨٦.

١٢– وزارة الاقتصاد والتخطيط (ب. ت)، **خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥– ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٥–٢٠٠٩م)**، الرياض، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ص ص٢٠٣–٢٠٤، ص٢٠٧، ص٢١١، ص٥٦، ص ص ١٦٣–١٦٤، ٢٠٤، ص١٥٨، ص١٦٣، ص١٩١، ص ص٤–٥، ص٥٣٠، ص٤١٢، ص٤١١، ص٤٣٠، ص٤١١، ص ٤١٩، ص ٣٨٢، ص ٣٨٣، ص٣٨٤، ٣٨٦.

١٣– التيجاني، ظاهر التيجاني، (٢٠٠٥م)، **السياسة السكانية للمملكة العربية السعودية**، الرياض، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ص١٢.

١٤– صندوق الأمم المتحدة للسكان، (٢٠٠٥م)، **حالة سكان العالم ٢٠٠٥م**، نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ص ٢١٥، ص١٠٨.

١٥– وزارة التخطيط، (ب. ت)، **منجزات خطة التنمية: حقائق وأرقام**، الإصدار العشرون (١٣٩٠ – ١٤٢٢هـ/ ١٩٧٠– ٢٠٠٢م)، الرياض، وزارة التخطيط، ص ص٥٨ –٥٩.

١٦- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (ب. ت)، **منجزات خطة التنمية: حقائق وأرقام**، الإصدار الحادي والعشرون (١٣٩٠ - ١٤٢٣هـ/ ١٩٧٠-٢٠٠٣م)، الرياض، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ص١٥٩.

١٧- خزندار، عابد، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، "ملاحظات حول تقرير مؤسسة النقد"، **جريدة عكاظ**، ع١٣٣٠٨، الأحد غرة ذي الحجة ١٤٢٣هـ، الموافق ٢ فبراير ٢٠٠٣م، ص٣٦.

١٨- شلبي، إبراهيم أبو العلا، (١٩٨٣م)، "دراسة مقارنة لنظام إعداد وتدريب معلم التربية السكانية بالمرحلة الثانوية بكل من جمهورية مصر العربية، تونس، الفلبين، وكوريا الجنوبية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ص٦.

١٩- الراشد، عبد الرحمن، (٢٠٠١م)،"تلفت حولك تجد الأرض في كل مكان"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع٨٤٢٨، الثلاثاء ١٠ شوال ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١/١٢/٢٥م، ص٩.

٢٠- المحمود، محمد علي، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، "الانفجار السكاني"، **جريدة الرياض**، ع١٢٨٠٦، الخميس ١٧ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ الموافق ١٧ يوليو ٢٠٠٣م، ص٢٣.

٢١- سعود، بدر، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، "هل نحتاج برغماتية إسلامية؟"، **جريدة المدينة**، ع١٤١٧٩، الأحد ٥ من ذي الحجة ١٤٢٢هـ الموافق ١٧ فبراير ٢٠٠٢م، ص١٢.

٢٢- اللقاني، أحمد حسين ، وجميل، محمد السيد (١٩٨١م)، **تدريس التربية السكانية**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ص ص٦٨- ٦٩، ص ص٧٥-٧٦.

٢٣- اليونسكو، (١٩٧٨م)، **التربية السكانية: اهتمام معاصر: دراسة دولية حول مفاهيم التربية السكانية ومنهجيتها**، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ص٥٢، ص٥٢، ص٧٤.

٢٤- دردك، رحال، (١٩٩٦م)، "لماذا التربية السكانية في التعليم"، **فضاءات تربوية**، ع٢، الرباط، نيابة وزارة التربية الوطنية، ص١٩٤.

٢٥- جميل، محمد السيد، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، "مفاهيم التربية السكانية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، **ندوة إدماج المفاهيم السكانية في البرامج التعليمية – أوراق بحثية: مفاهيم وقضايا**، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ص١١.

٢٦- شعبة التربية السكانية – قسم علوم التربية ومضامين التعليم وأساليبه، (١٩٩٠م)، "مفهوم السكان والتربية السكانية"، **مجلة البحوث والدراسات التربوية**، ع٢، صنعاء، مركز البحوث والتطوير التربوي، ص١٠٤.

٢٧- الجوخدار، عبد الحميد، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، "المفاهيم الرئيسية والقضايا الأساسية للتربية السكانية المدرسية"، **ندوة إدماج المفاهيم السكانية في البرامج التعليمية – أوراق بحثية: مفاهيم وقضايا**، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ص ص٣٠- ٣١، ص٢٧.

٢٨- اليونسكو، (١٩٨٦م)، **إعداد المعلمين في مجال التربية السكانية – دليل عملي**، ترجمة ونشر شعبة التربية السكانية، باريس، قسم علوم التربية ومضامين التعليم وأساليبه، ص ص٢٥-٢٧.

٢٩- علي، رضا محمد توفيق، (١٩٩٤م)، "برنامج مقترح في التربية السكانية لإعداد معلمي الدراسات الاجتماعية بكليات التربية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الزقازيق فرع بنها، جمهورية مصر العربية، ص ٨٩، ص٨٩.

٣٠- سلوم، طاهر عبد الكريم، (٢٠٠٤/٢٠٠٥م)، **المرجع في التربية البيئية والتربية السكانية**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، ص ٥١٩، ص ٥١٨، ص٥١٩.

٣١- وزارة التخطيط، (ب. ت)، **خطة التنمية السابعة (١٤٢٠ – ١٤٢٥هـ) (٢٠٠٠- ٢٠٠٤م)**، الرياض، وزارة التخطيط، ص ١٥٥، ص٦٤.

٣٢- السباعي، بسام ، وأوغلي، عصام الشيخ، (١٩٩٣م)، "آثار النمو السكاني السريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا (الدخل- الادخار- الاستثمار- الاستخدام- التعليم- البطالة)"، ندوة وزارة الإعلام في الجمهورية العربية السورية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، **الإعلام وقضايا التنمية والسكان**، المنعقدة في محافظات حمص- دير الزور- درعا، الثلاثاء ١٣-١٤ يناير ١٩٩٣م، ص١٩٤.

٣٣- غبان، محروس أحمد وآخرون، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، **البطالة: الأسباب وطرق المعالجة**، ط٢، المدينة المنورة، إمارة منطقة المدينة المنورة، ص١٠٤، ص ١٠٥.

٣٤- وزارة التخطيط، (ب. ت)، **النشرة الاقتصادية السعودية (١٤٢٢ - ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)**، الرياض، وزارة التخطيط، ص٦٦.

٣٥- البكر، محمد عبد الله، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - الدراسات والبحوث، الموقع على الإنترنت:
http://www.arryadh.com/Economic/leftBar/Aresearches/..../..../3doc-cvasp.
تاريخ الزيارة ١٤٢٧/٩/٢٨هـ.

٣٦- وزارة التخطيط، (ب. ت)، **خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠هـ)**، الرياض، وزارة التخطيط، ص٤٨.

٣٧- دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (٢٠٠٢/٢٠٠٣م)، **التقرير الاقتصادي الخليجي**، الموقع على الإنترنت:
تاريخ الزيارة ١٤٢٧/٢/٢٨هـ http://www.alkhaleej.ae/study-center-economy.html.

٣٨- إبراهيم، عبد اللطيف، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، "مصادر المياه والتحديات المائية التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ورقة عمل،

الندوة الأولى لترشيد استخدام المياه وتنمية مصادرها، الرياض، ٩ – ١٣ محرم ١٤٢١هـ/ ١٤– ١٨ أبريل٢٠٠٠م، ص٥.

٣٩– التميمي، عبد الملك خلف، (١٩٩٩م)، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٠٠، ص١٨٧.

٤٠– الفقي، إبراهيم محمد علي، (١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م)، "إدارة الموارد المائية في مجلس التعاون: الاحتياجات والاستراتيجيات"، **مؤتمر الخليج السادس للمياه تحت شعار "الماء في دول مجلس التعاون من أجل تنمية مستدامة"**، الرياض، ٥ – ٩محرم ١٤٢٤هـ الموافق ٨ – ١٢مارس٢٠٠٣م، ص ص٢٤٨–٢٥١، ص٢٥٢.

٤١– عبد الناظر، أحمد، (٢٠٠٤م)، "السياسات السكانية وعلاقتها بالتنمية المستدامة"، **ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي**، الدوحة ١٩– ٢٠ إبريل ٢٠٠٤م، مجلس التخطيط، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ص٣٨–٣٩.

٤٢– المعيوف، عبد الله محمد، (١٤٢٥هـ)، "مسيرة خمسين عاماً من التعليم بوزارة المعارف برعاية خادم الحرمين الشريفين" – **عرض وثائقي إحصائي**– بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء وزارة المعارف، الرياض، وزارة التربية والتعليم، ص٧٥.

٤٣– وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٤/٢٠٠٥م)، **خلاصة إحصائية عن التعليم العام بالمملكة للعام الدراسي**، الموقع على الإنترنت:
http://www.moe.gov.sa/statscenter.
تاريخ الزيارة ٢٧/ ١/ ١٤٢٨هـ.

٤٤– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، (٢٠٠٥م)، **التعليم للجميع: التعليم للجميع ضرورة لضمان الجودة**، باريس، اليونسكو، ص ٢٧٠، ص٣١٠، ٢٨٦.

٤٥- الربدي، محمد صالح، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، **دراسات في سكان المملكة العربية السعودية: مصادر المعلومات والبيانات السكانية**، الرياض، (ب. ن) (ب. م)، ص ص٣١١-٣٢٢.

٤٦- وديع، محمد عدنان، (٢٠٠٤م)، "تنمية الموارد البشرية في دول الخليج العربي"، **ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الدوحة ١٩-٢٠ إبريل ٢٠٠٤م، مجلس التخطيط - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص٩.

٤٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠٣م)، **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م**، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة، ص٢٧١.

٤٨- الحقيل، زياد عثمان، (١٤٢٢هـ)، "توقع عدد خريجي وخريجات الثانوية العامة حتى عام١٤٤٠هـ واحتياجات استيعابهم في مؤسسات التعليم العالي"، **مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية**، الرياض، وزارة التعليم العالي، ص ٣٠، ص٤٨.

٤٩- سحاب، سالم أحمد، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، "عودة إلى التعليم العام"، **جريدة المدينة**، ع١٥٧٩٧، الإثنين ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٤ يوليو ٢٠٠٦م.

٥٠- الجابري، نياف رشيد (٢٠٠٣م)، "جودة وكفاءة التعليم السعودي: دراسة في المرحلة الثانوية للبنين"، **ملخص رسالة دكتوراه**، جامعة مانشستر، بريطانيا، ص ٣٠، ص٢٣.

٥١- القحطاني، سالم علي الوهابي، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، **التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية نقدية**، الرياض، العبيكان، ص٢٢.

٥٢- الرومي، نايف هشال، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، **إنهم لا ينتجون: مفهوم التحول من المدرسة إلى العمل المستقبلي**، الرياض، مكتبة العبيكان، ص٩٠.

٥٣- الرشيد، محمد أحمد، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، **رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية**، الرياض، (ب. ن) (ب. م)، ص٧٣.

٥٤- لجنة الخدمات والمرافق العامة والبيئة في مجلس الشورى، (٢٠٠٦م)، **إعداد إطار عام لإستراتيجية عامة للإسكان**، الموقع على الإنترنت:
http://www.shura.gov.sa/arabicsile/majalah51/derasa.htm.
تاريخ الزيارة ١/٨/١٤٢٧هـ

٥٥- الجعيثن، عبد الله، (٢٠٠٥م)، "مواجهة مشكلة السكن"، **جريدة الرياض**، ع١٣٥٩٢، السبت ٦ شعبان ١٤٢٦هـ الموافق١٠ سبتمبر ٢٠٠٥م، الموقع على الإنترنت:
http://www.alriyadh.com/2005/09/10/article93068.html.
تاريخ الزيارة ٢٢/٧/١٤٢٧هـ.

٥٦- وزارة المالية، صندوق التنمية العقارية، الموقع على الإنترنت:
http://www.mof.gov.sa/ar/docs/ests/sub_ests_dev_fund.htm.
تاريخ الزيارة ٢٢/٧/١٤٢٦هـ.

٥٧- عريفج، منير ميخائيل سليم، (١٩٨٧م)، "اتجاهات طلبة الصف الثالث الثانوي نحو التربية السكانية في الأردن"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، كلية التربية، الأردن.

٥٨- معوض، صلاح الدين إبراهيم، (١٩٨٧م)، **التعليم والمشكلة السكانية**، المنصورة، دار الوفاء.

٥٩- سيمونن، ماري، وسايكس، أ. ج، وبلاسيو، جيرو، (١٩٩٠م)، "التربية السكانية ودورها في عملية التنمية"، **مستقبليات**، ع٧٦، القاهرة، اليونسكو.

٦٠- راضي، عبد المجيد، (١٩٩١م)، "أثر بعض تخصصات المعلمين على اتجاهاتهم نحو التربية السكانية: دراسة ميدانية بمحافظة أسوان"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة أسيوط، كلية التربية، أسيوط، جمهورية مصر العربية.

٦١- سايكس، أوجي، (١٩٩٣م)، **إعادة النظر في التربية السكانية: دراسة فنية رقم (٢)**، نيويورك، ترجمة ونشر صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٢- الخريف، رشود محمد، (٢٠٠١م)، "ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات: دراسة لبيانات المسح الديمغرافي في عام ١٩٩٩م"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع٤، مج٢٩، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

٦٣- العساف، صالح بن أحمد، (٢٠٠٣م)، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، ط٣، الرياض، مكتبة العبيكان، ص ١٩٢، ص٧٧.

٦٤- ملحم، سامي محمد، (٢٠٠٢م)، **منهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط٢، عمان، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٦٥- فرج، محمود، (٢٠٠١م)،" بعض جوانب ديناميكيات السكان في دول الخليج: دراسة مقارنة"، **النشرة السكانية**، ع٤٩، بيروت، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

66 - Bowman, Mary Jean. (1985), "Education, Population Trends and Technologic Change", **Economics of Education Review**, vol. 4. No. 1.

67 - Cain, Richard H. and Daponte, Beth Osborne. (1999), "Effects of El Salvador's Population Education Program on Rural Youth and Their Future Fertility", September28 - 1999.

68 - Van Peer, Christine. (2006), "Education on Population Matters in Europe: Results from a Comparative Survey among Students in Five European Countries", **Scientific Institute of the Flemish Government**,Belgium Compare, Vol. 36, No. 1, March.

69 - Borg, Walter, R. and Gall, Meredith D. (1979), **Educational Research: An Introduction**, New York, Longman Inc, p.195.

70 - Krejcie, Robert V. and Morgan, Daryle W. (1970), "Determinig Sample Size For Research Activities " **In Educational Psychological Mearsurment**, Vol.30, College Station Durham, North Carolina, U.S.A, p.607-610.

71 - Tinsley, H.E.A. & Tinsley, D.J. (1987), "Uses of Factor Analysis in Counseling Psychology Research". **Journal of Counseling Psychology**, 34(4), p. 414-424.

72 - Hinkle, D. wiersma, W.G Jurs, S. (1979), **Applied Statistic for the Behavioral Sciences**. Chicago: Rand McNally College Publishing Company, p.85.

73 - Rossi, P., Wright, J. and Anderson, A. (Ed). (1983), **Hand Book of Survey Research,** Orland, Academic Press, Inc, p.83.

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المعلمة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،،،

بين يديك أداة دراسة أُعدها بعنوان " **اتجاهات المعلمات السعوديات نحو التربية السكانية** "، من ضمن أهدافها الكشف عن اتجاهات المعلمات السعوديات نحو التربية السكانية. والباحثة إذ يسعدها أن تكوني إحدى الزميلات المختارات للإسهام في الدراسة تأمل تعاونك بقراءة متأنية لهذه الأدوات راجية التكرم بمراعاة الأمور التالية:

١ – قراءة كل عبارة من العبارات واختيار الإجابة بعناية واهتمام.

٢ – الإجابة عن جميع فقرات المقياس، دون ترك فقرة من غير إجابة.

والباحثة إذ تتقدم لكِ بالشكر المسبق على حسن تعاونك في دعم البحث العلمي، تأمل منك تعاوناً صادقاً وموضوعياً في الإجابة عن عبارات المقياس وتعبئة البيانات العامة الخاصة بكِ، وتؤكد أن إجاباتك التي تدلين بها لا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط، كما أنه لا ضرورة لكتابة الاسم أو المدرسة.

وتقبلي خالص تحياتي وتقديري ... وجزاكِ الله خير الجزاء.

الباحثة

عائشة بنت سيف الأحمدي

البيانات العامة:

يشمل بعض البيانات الخاصة بك، الرجاء وضع إشارة صح [√] داخل المربع أمام الكلمة أو الجملة التي تنطبق على وضعك، أو كتابة المطلوب.

- المرحلة الدراسية: ١- [ ] ابتدائي ٢- [ ] متوسط ٣- [ ] ثانوي
- **المؤهل العلمي:**

١- [ ] دبلوم ثانوي (معهد المعلمات)

٢- [ ] دبلوم متوسط (الكلية المتوسطة للمعلمات)

٣- [ ] بكالوريوس تربوي أو بكالوريوس تخصص مع دبلوم تربية

٤- [ ] بكالوريوس غير تربوي

٥- [ ] دبلوم عالي أو ماجستير أو دكتوراه

- **التخصص:**

١- [ ] أدبي * إنجليزي * إسلامي * عربي * اجتماعيات * أخرى حددي ...

٢- [ ] علمي * علوم * رياضيات * حاسب * أخرى حددي ...

٣- [ ] عام (خريجي معهد إعداد معلمات).

- **عدد سنوات الخبرة في التدريس:**

١- [ ] أقل من عشر سنوات

٢- [ ] ١٠ سنوات فأكثر

- **الحالة الاجتماعية**: ١- [ ] متزوجة ٢- [ ] غير متزوجة
- **عدد الأطفال** : ١- [ ] أقل من٣ أطفال ٢- [ ] من٣ إلى٥أطفال

٣- [ ] أكثر من٥ أطفال

نوع الجنس: عدد الذكور ..... عدد الإناث .....

- **تعليم الزوج (للمتزوجات):**

١- [ ] أمي ٢- [ ] ابتدائي ٣- [ ] متوسط ٤- [ ] ثانوي

٥- [ ] دبلوم متوسط ٦- [ ] بكالوريوس

٧- [ ] دراسات عليا (دبلوم عال أو ماجستير أو دكتوراه)

مقياس الاتجاهات:

يتضمن مقياس الاتجاهات أربعاً وثلاثين عبارة، والمرجو منك قراءة كل عبارة من العبارات في العمود الأول، ثم وضع إشارة (√) أمام العبارة وتحت العمود الذي يعبر عن درجة موافقتك نحو تلك العبارة.

م	العبـــــــــــــارة	درجة الموافقة				
		أوافق تماماً	أوافق	لستُ متأكدة	غير موافقة	غير موافقة تماماً
١	أنا متأكدة من أن زيادة عدد الأبناء ضمان من عدم تفكير الزوج في الزواج بأخرى.					
٢	أعتقد أن إنجاب المزيد من الأولاد إثبات لأنوثتي.					
٣	أؤمن بأهمية أن يكون للإنسان ابن ذكر يحمل اسم الأسرة إلى أجيال قادمة.					
٤	من الأفضل للفتاة أن تتزوج مبكراً.					
٥	إنجاب عدد كبير من الأبناء مهم لرعاية الوالدين عند الكبر.					
٦	أرى أن إنجاب طفلين لا يعد كافياً للأسرة.					
٧	أعتقد أن وجود أبناء كثيرين يمكن أن يساعدوا آباءهم في رفع مستوى الدخل للأسرة.					
٨	من الأفضل لسكان القرى والبادية أن يهاجروا إلى المدن.					
٩	أعتقد أن زيادة عدد الأطفال يشكل مصدر سعادة للأسرة.					
١٠	أعتقد أن زيادة عدد أبنائي (حالياً أو مستقبلاً) مصدر اعتزاز وافتخار في محيطي الاجتماعي.					

م	العبـــــــــــــارة	درجة الموافقة				
		أوافق تماماً	أوافق	لستُ متأكدة	غير موافقة	غير موافقة تماماً
١١	أعتقد أن إنجاب عدد كبير من الذكور يمنح المرأة سلطة أكبر في أسرتها.					
١٢	أرى أن العائلة السعيدة هي التي يوجد بها أطفال ذكور فقط.					
١٣	أرى أن تقوم الحكومة بتشجيع الناس على الإنجاب ليكون للمملكة وزن وثقل أكبر بين الدول.					
١٤	في اعتقادي أن الأسر كثيرة العدد تزيد من مشكلات المجتمع الاجتماعية (ارتفاع معدلات الجريمة، مشكلات التفكك الأسري، العنف ضد النساء).					
١٥	من وجهة نظري يعد كبر حجم الأسرة أحد الأسباب الرئيسة لسوء التغذية بين الطبقات الفقيرة في المملكة.					
١٦	في رأيي أن مشاريع التنمية تكون أفضل في المجتمع الذي يتكون من أسر صغيرة الحجم.					
١٧	أنا مقتنعة بأن الخدمات الصحية اللازمة للأفراد تتأثر سلبياً كلما زاد عدد السكان.					
١٨	أعتقد بأن إنجاب عدد كبير من الأطفال يؤثر سلباً على صحة الأم.					
١٩	أعتقد بأن أعباء تربية عدد أقل من الأبناء لا تختلف عن تربية عدد كبير منهم.					
٢٠	في رأيي أن صغر حجم الأسرة يساعد على التمتع بمستوى اقتصادي أفضل.					

م	العبـــــــــــــارة	درجة الموافقة				
		أوافق تماماً	أوافق	لستُ متأكدة	غير موافقة	غير موافقة تماماً
٢١	أعتقد أن كثرة الأطفال داخل الأسرة يقلل الوقت المخصص للرعاية والمتابعة لكل طفل.					
٢٢	في اعتقادي أن زيادة عدد الأطفال في الأسرة يؤثر سلباً على مستواهم التعليمي.					
٢٣	أؤمن بأن تنظيم النسل في الأسرة لا يتعارض مع الدين الإسلامي.					
٢٤	أؤمن بأن هناك طرقاً أفضل من تنظيم النسل لحل مشكلة الانفجار السكاني.					
٢٥	أعتقد أن من يتبع إحدى طرق تنظيم النسل مذنب دينياً.					
٢٦	أعتقد أن تنظيم النسل فكرة دخيلة على مجتمعنا.					
٢٧	أعتقد أن التربية السكانية تركز على مواضيع الجنس والعاطفة.					
٢٨	في رأيي أن المواضيع التي تتناولها التربية السكانية هي مواضيع حساسة، ليست من اختصاص التعليم.					
٢٩	أنا متأكدة أن معظم موضوعات التربية السكانية لا تتفق مع قيم المجتمعات الإسلامية وثقافتها.					
٣٠	في رأيي أن التربية السكانية تعمل على تكوين وعي للحد من انتشار الأمراض التناسلية بين الشباب.					
٣١	أعتقد أن التربية السكانية تولي موضوعات حقوق المرأة اهتماماً خاصاً.					

م	العبـــــــــــــارة	درجة الموافقة				
		أوافق تماماً	أوافق	لستُ متأكدة	غير موافقة	غير موافقة تماماً
٣٢	أنا متأكدة من أن الموضوعات التي تناقشها التربية السكانية ستعمل على الحد من انتشار كثير من المشكلات الأخلاقية بين الطالبات.					
٣٣	أعتقد أن موضوعات التربية السكانية ستساعد على تعزيز كثير من القيم الإسلامية المرتبطة بالمسؤولية نحو رعاية الأطفال.					
٣٤	في رأيي أن موضوعات التربية السكانية تنمي الشعور بالمسؤولية نحو المجتمع.					

مع خالص الشكر والتقدير ،،